

نيروز ساتيك \*

## الحالة الطائفية في الثورة السورية: المسارات والأنماط

يحاول هذا البحث أن يتعرف على الظاهرة الطائفية في مجريات الثورة السورية، لا بوصف الطائفية ملازمة لهذه الثورة بل بوصفها عرضاً من أعراضها، وتُفهم في ضوء العوامل الاجتماعية-الاقتصادية-السياسية لا في ضوء العوامل الدينية في حد ذاتها، وإن استخدمت بعض القوى الطائفية العامل الديني لتعطي الصراع بُعداً طائفيًا في صيغة «نحن وهم». بُنيت الدراسة على ثلاث فرضيات بحثية استُخلصت من التاريخ السوري، وهي: دور العوامل الاقتصادية في توليد الحالة الطائفية؛ العلاقة بين السياسات الخارجية الاستعمارية وتسييس الهويات الفرعية ودور النخب المحلية في إسقاطها؛ تجليات أزمة الهوية مع عدم ترسخ مفهوم الدولة الوطنية في المشرق العربي.

استعرضت الدراسة معظم الحالات الطائفية التي حدثت خلال مسار الثورة السورية وتجلت بنمطين، هما الوعي الطائفي البدائي والعنف الطائفي (جرائم الكراهية والانتقام الجماعي والهجرة والخطف).

تُعزى حالة الاحتقان الطائفي الذي دفع إلى العنف الطائفي في حمص خاصة، وبعض المناطق السورية، من جانب الثورة السورية، إلى الانقلاب على نمط الحياة التقليدية للمجتمعات المدنية مع الهجرة من الريف إلى المدينة، وانتشار العشوائيات على أطراف المدن باتباع الحكومات السورية سياسات اقتصادية ليبرالية من دون أن يكون هناك نمط جديد ذو مضمون حضاري وثقافي يحفظ كرامة المواطنين وحقوقهم، وذلك في ظل غياب شروط العدالة الاجتماعية والتنمية السياسية والاقتصادية والثقافية، وهو ما أدى إلى تغير في النسقين الثقافي والاجتماعي في المجتمع السوري. إن التفاوت في مستوى المعيشة هو بين أهم العوامل التي تؤدي إلى استمرار قوة الجماعات الوسيطة والولاءات التقليدية من عرقية وطائفية وقبلية. ولذلك، فإن التعامل مع القضية الطائفية يقتضي بالضرورة معالجتها على أسس الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والأمن الوطني السوري.

## مقدمة

تختلف الطائفة، بما هي تكوين اجتماعي ثقافي أنثروبولوجي تشكّل تاريخياً في الاجتماع السياسي، عن الطائفية بوصفها نوعاً من سياسات الهوية تنتج طوائف مسيّسة، وتطبيقها لغايات سياسية أو اقتصادية أو سلطوية. وينطبق ذلك على المشرق العربي بشكل عام، أمّا في الحالة السوريّة، فقد ورثت دولة الاستقلال نحو عقدين ونيف من سياسات الهوية الطائفية المنهجية والمنظمة التي أتبعها سلطات الانتداب الفرنسي، وحُيّل بعد زوال الانتداب أن المجتمع السوري تجاوز هذه المسألة إلى حد ما، إلى أن فرضت المسألة الطائفية نفسها خلال الانتفاضة السوريّة بأشكال ووتائر مختلفة، مستترة أحياناً وظاهرة وملموسة أحياناً أخرى، يمكن قياسها كمؤشرات. وتمثّل مضمون المسألة الطائفية في صوغها بأنّها شكل من التناقض بين النظام السوري والانتفاضة على أسس مذهبية، وهذا شكل «فظ» من أشكال الوعي الزائف والمقلوب؛ إذ لا يمكن وسم الثورة السوريّة بأنّها انتفاضة مذهبية، بل هي مشروع تحرري يناهض الاستبداد، ويطمح إلى تحقيق الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ويعكس كل ما في التراث السوري من توجهات أو أيّدولوجيات مدنية أو عصبيات غير مدنية. كما لا يمكن وصف الصراع السياسي الدائر في سورية بأنه صراع طائفي؛ ولكن تكمن المشكلة في التمييز ضد قطاع من المجتمع على أساس أي انتماء مذهبي والتعامل معه على أنه جماعة واحدة تسلك سلوكاً واحداً، أكان هذا القطاع من عامة الشعب أم من فئات معيّنة منه. لذلك، لا بد من فحص هذه القضية، ورصد مسارها وأسبابها خلال الانتفاضة السوريّة.

يحاول هذا البحث التعرّف على الظاهرة الطائفية في مجريات الثورة السوريّة (١٥ آذار/ مارس ٢٠١١ - صيف ٢٠١٢) لا بوصف الطائفية ملازمة لهذه الثورة، بل هي عرض من أعراضها؛ تُفهم في ضوء العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وليس الثقافية والدينية بحد ذاتها، حتى لو استخدمت بعض القوى الطائفية هذين العاملين لإعطاء الصراع بعداً طائفيّاً في صيغة «نحن وهم». ولهذا سيعمل البحث على تحليل الخلفية العميقة للظاهرة الطائفية وفق مقاربات التاريخ؛ بهدف فهم علاقات التحول بين الطائفة والطائفية في سيرورة الثورة السوريّة.

## أولاً: الطائفية كهوية فرعية في التاريخ السوري

### ١- الطائفية في العهد العثماني وأحداث سنة ١٨٦٠

سخرت الدولة المملوكية في بلاد الشام ما يشبه الإقطاع العصوي كأداة من أدوات حكمها على المناطق التي وجدت فيها تشكيلات اجتماعية قائمة على عصبيات قبلية أو إثنية أو مذهبية<sup>(١)</sup>. وعندما دخل العثمانيون بلاد الشام سنة ١٥١٦، بعد هزيمة المماليك في معركة مرج دابق، اعتمدت السلطنة العثمانية نظام الملل في تعاملها مع المجموعات الدينية والمذهبية كافة، والمعترف بها من جانب تلك السلطنة، وهو النظام الذي تمارس من خلاله الطائفة الدينية حق رعاية أفرادها في إطار الدولة<sup>(٢)</sup>. ومن ثم، جرى التعامل مع العرب المسيحيين

١ وجيه كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي من المتصرفية العثمانية إلى دولة لبنان الكبير (بيروت: منشورات بحسون الثقافية، ١٩٨٦)، ص ١٣. نقل كوثراني في هذا الكتاب عن المؤرخين استخدام مصطلح الإقطاع الطائفي، كما أورد - نقلاً عن المؤرخ عبد العزيز محمد عوض - تسمية عصبيات عنصرية لكل من الأكراد والتركمان والعرب، بينما سمى الإسماعيلية والعلوية والدروز والموارنة بالعصبيات المذهبية.  
٢ المصدر نفسه، ص ٣٦-٣٧.

على أنهم ملّة، وهم الذين يتعهدهم السلطان بالحماية، والمحافظة على حياتهم وحرّياتهم الدينية وغير الدينية وعلى أموالهم، وإعفائهم من الخدمة العسكرية في مقابل دفع الجزية<sup>(٣)</sup>، بينما استمرت السلطنة في تعاملها مع العرب المسلمين الذين لا ينتمون إلى مذهب أهل السنّة والجماعة (العلويون والدروز والإسماعيليون) بالسياسة المملوكية ذاتها القائمة على توازن دقيق ومتعدد الأشكال، وعلى علاقات الولاء أو الاستتباع للسلطات الأهلية والمحلية المتمثلة في زعمائها أو شيوخها<sup>(٤)</sup>. ويعني هذا استمرار حاكمية الإقطاع العصوي كموّجه مستبد لنمط الحياة الاقتصادية والسياسية، وحتى الاجتماعية، لتلك القطاعات الأهلية. ولذلك عانت القرى العلوية الضيق والفقير، الأمر الذي كان يدفع بالأهالي إمّا نحو الامتناع عن دفع الضرائب الواجبة للسلطنة العثمانية وإمّا نحو غزو السهول المجاورة. ويمتلئ التاريخ العثماني بأخبار الحملات التاديبية العثمانية للقرى العلوية، وهي الحملات التي غالبًا ما كانت تتخللها إجراءات إعدام وأعمال حرق قرى<sup>(٥)</sup>. كما عاش الدروز في عزلة في جبل العرب، مع استمرار محاولات السلطنة العثمانية قيادة حملات لإخضاعهم وتأديبهم. وفي إطار ذلك، حافظت تلك العصبية على أفكارها الاجتماعية، واختزنت في ذاكرتها التاريخية صورًا نمطية لتاريخها. كما كان تثبيت السلطات العثمانية سلطتها في منطقة معيّنة يتطلّب تحريض السلطات المحلية بعضها على بعض في إطار إعطاء السلطة للأقوى<sup>(٦)</sup>. ومن هنا، تأتي الحروب التي خاضتها الجماعات الأهلية في ما بينها في وسط سورية وساحلها خلال العهد العثماني، وخاصة بين إسماعيليين وعلويين أصدرت السلطنة العثمانية قوانين كثيرة عُرفت باسم «التنظيمات» (خط شريف كلخانة ١٨٣٩، خط همايون ١٨٥٦)، ومنحت فيها الطوائف غير الإسلامية المزيد من الحقوق، مساوية لهم فيها بالمسلمين من أجل الحد من التدخلات الأوروبية في شؤون العثمانيين.

بالنسبة إلى الجماعات الأهلية المسلمة التي لا تنتمي إلى مذهب أهل السنّة في سورية في مرحلة التنظيمات وما بعدها، لم تختلف الأوضاع عما كانت عليه، إذ ظلت تحمل مضامين ممارسة الالتزام الضريبي وصبغة الرفض للمعتقد المذهبي الخاص<sup>(٧)</sup>، كونها غير مشمولة بقوانين التنظيمات. أمّا الطوائف المسيحية، فقد تمتعت بمزايا جديدة شملت مسائل تتعلق بالأحوال الشخصية، والإعفاء من الضرائب والملاحقات القانونية، وتفاعلت مع المزايا الاقتصادية تبعًا لنظام الامتيازات الأجنبية<sup>(٨)</sup>.

بدأت حوادث العنف الطائفي تظهر في المشرق العربي، منذ خروج جيوش محمد علي وعودة السلطنة العثمانية لفرض سيطرتها في بلاد الشام، بأشكال متقطعة في جبل لبنان سنة ١٨٤٠ بين الدروز والموارنة بشكل خاص، حتى بلغت ذروتها في سنة ١٨٦٠. وشهدت مدينتا حلب في سنة ١٨٥٠ ودمشق في سنة ١٨٦٠ حوادث طائفية ضد الطوائف المسيحية بشكل خاص. ويقدر عدد القتلى في مجمل بلاد الشام في تلك الفترة بنحو ٢٠ ألف إنسان من المسيحيين، وجرى تدمير ٣٨٠ قرية مسيحية، و٥٦٠ كنيسة، و٤٠٠ دير، إضافة إلى ما تكبّده المسلمون من خسائر بشرية ومادية<sup>(٩)</sup>.

- ٣ فدوى أحمد محمود نصيرات، المسيحيون العرب وفكرة القومية العربية في بلاد الشام ومصر، ١٨٤٠-١٩١٨، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٧٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص ١١.
- ٤ وجيه كوثراني، هويات فائضة... مواطنة منقوصة: في تهاافت خطاب حوار الحضارات وصدامها عربيًا (بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠٤)، ص ١٠٩.
- ٥ وجيه كوثراني، السلطة والمجتمع والعمل السياسي: من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ١٠٧.
- ٦ كوثراني، هويات فائضة، ص ١٠٩.
- ٧ كوثراني، السلطة والمجتمع والعمل السياسي، ص ١٠٩.
- ٨ سيار الجميل، تكوين العرب الحديث (عمان، الأردن: دار الشروق، ١٩٩٧)، ص ٥٠٣.
- ٩ المصدر نفسه، ص ٤٣٣.

وفي إطار سعي السلطنة العثمانية للبقاء قوة عظمى تماثل منافسيها من الأوروبيين في النهضة الصناعية، عملت على منح تراخيص للمستثمرين الصناعيين في المناطق القريبة من الموانئ<sup>(١١)</sup>، وهو ما أدى إلى تشجيع الصناعة في دمشق وحلب لقربها من الميناء الرئيس على المتوسط في بلاد الشام أي ميناء بيروت. وقد توافقت ذلك مع عودة التجارة الغربية إلى البحر الأبيض المتوسط ابتداءً من أواخر القرن السادس عشر ومطلع القرن السابع عشر، مع توسع الامتيازات الأجنبية في السلطنة العثمانية<sup>(١٢)</sup>. وبعد سنة ١٧٥٠، بدت مدينة حلب مثلاً من أكثر مدن السلطنة إنتاجاً للمواد الخام المعدّة للتصدير إلى أوروبا<sup>(١٣)</sup>.

توجهت الطوائف المسيحية في بلاد الشام نحو التجارة والخدمات المالية، وذلك بسبب إبعادها عن مواقع الهيئة الحاكمة في مرحلة نظام الملل<sup>(١٤)</sup>. كما ازداد مع نهاية القرن الثامن عشر في سورية عدد الوكلاء والتراجم والمقاولين من الطائفة المسيحية لدى التجار والقناصل الأجانب في ظل التطور التجاري السابق، تبعاً لاعتبارات متعددة، منها إتقان اللغات الأجنبية. ولكن هؤلاء تحوّلوا أيضاً إلى تجار متمتعين بالامتيازات العثمانية للأجانب<sup>(١٥)</sup>. كما حصلوا على شهادات (براءة) تسبغ عليهم الفوائد الضريبية والمزايا التي يتمتع بها التاجر الأوروبي. وزادت بشكل كبير أعداد الشهادات الممنوحة لأشخاص يؤدون نظرياً خدماتهم كمتترجمين للبعثات الأجنبية<sup>(١٦)</sup>. وقد وصل عدد تراجمه القناصل في حلب نحو ألف وخمسمئة شخص، وكانوا كلهم معفيين من الضرائب، ويعملون في التجارة<sup>(١٧)</sup>، ولكن في الحقيقة لم يكن سوى ستة منهم يعملون بالترجمة، والباقي يعمل في التجارة<sup>(١٨)</sup>. وأكثر من ذلك، يورد بعض مؤرخي التاريخ العثماني المهتمين، من أمثال خليل إينالجيك، أن التجار غير المسلمين في القرن التاسع عشر استطاعوا إبعاد التجار الأوروبيين، والسيطرة على التجارة في بلاد الشام؛ إذ بقيت خمس شركات تجارية بريطانية في دمشق وأربع في حلب في أواخر أربعينيات القرن التاسع عشر، بينما كان هناك في حلب ١١٠ مؤسسات تجارية للمسلمين وغير المسلمين<sup>(١٩)</sup>.

انحدرت الصناعة العثمانية في منتصف القرن التاسع عشر، وانخفضت صادراتها بشكل كبير جداً، ولكن خيوط الحرير وشرانقه ظلت السلعة الرئيسة التي تضمّنتها الصادرات العثمانية<sup>(٢٠)</sup>. وفي الوقت ذاته، ازدادت حاجة فرنسا إلى هذه السلعة<sup>(٢١)</sup>، وهو ما أدى إلى ازدهار تجارتها، ومن ثم حافظ تجار الحرير على مستواهم التجاري في ظل حالة من الترابط بين الاقتصاد في بلاد الشام، وتحديدًا سورية ولبنان، والاقتصاد الفرنسي<sup>(٢٢)</sup>. ويكفي أن نقارن بين القيمة السنوية لتصدير الحرير من ميناء بيروت سنة ١٨٤٧ (١٠٠٠، ١٩٢، ١ فرنك فرنسي) وسنة

١٠ عملت الدولة العثمانية بعد عام ١٨٨٠ على منح التراخيص الصناعية للمستثمرين المحليين المسلمين لصناعات مثل المطاحن أو المعاصر. انظر: إبر أورطاي، الخلافة العثمانية: التحديث والحداثة في القرن التاسع عشر، ترجمة عبد القادر عبد الليي (بيروت؛ عمان: دار قدس؛ الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧)، ص ٢٠٤.

١١ كوثراني، السلطة والمجتمع والعمل السياسي، ص ٦٩.

١٢ خليل إينالجيك ودونالد كواترت، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ترجمة عبد اللطيف الحارس وقاسم عبده قاسم، ج ٢ (بيروت: دار المدى الإسلامي، ٢٠٠٧)، ج ٢: ١٩١٤-١٦٠٠، ص ٤٩٢.

١٣ كوثراني، السلطة والمجتمع والعمل السياسي، ص ٦٩.

١٤ كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية، ص ٤٤.

١٥ إينالجيك وكواترت، ص ٥٩٨.

١٦ كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية، ص ٤٤.

١٧ إينالجيك وكواترت، ص ٥٩٨.

١٨ المصدر نفسه، ص ٥٩٩-٦٠٠.

١٩ كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية، ص ٤٦، وأورطاي، ص ٢٠٢.

٢٠ كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية، ص ٤٦.

٢١ أورطاي، ص ٢٠٥.

١٨٥٧ (١٥٧، ٧٩١، ٩ فرنكًا فرنسيًا)<sup>(٢٢)</sup>، لكي نفهم مدى زيادة النفوذ الاقتصادي للتجار المسيحيين، وارتفاع وتيرة اندماجهم في السوق العالمية تبعًا لنظام الامتيازات.

لا يعني كل ما سبق أن نفوذ التجار المسلمين كان متدنيًا، بل ظلوا مسيطرين في التجارة بين موانئ المدن والأراضي التي تشكّل خلفيتها (على الأقل في المناطق التي شكل المسلمون أغلبية سكانها) والمراكز المدنية في الداخل؛ إذ يورد خليل إينجليك: «شكّل المسلمون أهم مجموعة مفردة من التجار في دمشق سنة ١٨٤٠، على حين أنه في حلب، كان عدد المؤسسات التي يملكها مسلمون يفوق تلك التي يملكها المسيحيون واليهود بنسبة تصل تقريبًا إلى اثنين لواحد (٧٠ مقابل ٤٠)»<sup>(٢٣)</sup>.

نستطيع أن نستخلص من كل ما سبق أنّ ما حدث قبل سنة ١٨٦٠، هو أنّ مجتمعات المدن التجارية شهدت تغيرات وتقلبات اقتصادية لفئة التجار والحرفيين، وخاصة مع تحريم خط «شريف كلخانة» احتكار العائلات تجارة ما أو صناعة سلعة ما<sup>(٢٤)</sup>، وهو ما دفع هذه الفئة إلى الاحتجاج في أكثر من مرة، كان أبرزها في سنة ١٨٣١ عندما فرض والي دمشق ضريبة «الصليان» على المخازن والمحلات، فدفّع الأهالي إلى مهاجمة السرايا ومحاصرة قلعة دمشق وقتل الوالي<sup>(٢٥)</sup>.

دفعت التغيرات الاقتصادية في المجتمع الدمشقي نحو نمو الهوية الطائفية على حساب تاريخ من العيش المشترك، تبعًا لزيادة نفوذ التجار المسيحيين وتمتعهم بمزايا لم يحصل التجار المسلمون عليها في ظل ظروف اقتصادية متقلّبة. ولإثبات ذلك، يكفي المقارنة بين مدينتين مختلطتين طائفيًا بنسب متقاربة من المسلمين السنّة والمسيحيين هما دمشق واللاذقية. قدّر عدد سكان مدينة اللاذقية في نهاية القرن التاسع عشر بنحو ٣٠ ألفًا (ثلاثة أرباع من المسلمين وربع من المسيحيين)<sup>(٢٦)</sup> - بما يماثل دمشق تقريبًا من ناحية النسبة - ولم يكن نشاطها الاقتصادي قائمًا على التجارة فقط (المحدود بالأصل، والمتركز أساسًا في تجارة التبغ)، ولم يحدث فيها تغيرات اقتصادية تذكر قبل سنة ١٨٦٠<sup>(٢٧)</sup>. يتضح من خلال هذه المقاربة بين مدينتين مختلطتين طائفيًا تخضعان للسلطة السياسية نفسها (إحداهما حدث فيها تغيرات اقتصادية، بينما حافظت الأخرى على طابعها الاقتصادي المتواضع) أنّ العامل الاقتصادي أدى دورًا مركزيًا في إحداث تغيرات ثقافية أسفرت عن ظهور أعمال العنف الطائفي. كما يثبت ذلك هجرة العائلات المسيحية التجارية من دمشق بعد سنة ١٨٦٠؛ إذ كان عدد العائلات الأرمنية المسيحية التجارية في سنة ١٨٦٠ يبلغ حوالي ٣٠ عائلة، لكن في سنة ١٩٠٠ بقيت خمس عائلات منها فقط، ولا تعمل في التجارة<sup>(٢٨)</sup>.

يقودنا ذلك إلى استنتاج أن التغير الاقتصادي هو الذي يفرض أنماطًا مختلفة من التغير الثقافي، الأمر الذي قد يؤدي إلى أعمال عنف طائفي في المجتمعات غير المتجانسة على مستوى الهوية. وينطبق ذلك على مختلف مناطق

٢٢ قدرت تجارة الحرير من ميناء بيروت في سنة ١٨٣٦ بما يقارب ٣,٠٧٦,٣٠٠ فرنك فرنسي، ولكنها انخفضت إلى ١,١٩٢,٠٠٠ فرنك فرنسي في سنة ١٨٤٧ نتيجة قلة الطلب الفرنسي. وتبعًا لتقارب أسعار السوق في بيروت وفرنسا، ظهر اتجاه بتصديره إلى أوروبا، وهو ما ضاعف الإنتاج حوالي ثمانية أضعاف حتى سنة ١٨٥٧. انظر: دومينيك شوفاليه، مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في أوروبا، ترجمة منى عبد الله عاقوري، ط ٢ (بيروت: دار النهار، ٢٠٠١)، ص ٤٠٣.

٢٣ إينجليك وكواترت، ص ٦٠١.

٢٤ المصدر نفسه، ص ٥٨١.

٢٥ فارس أشتي، «الجدور التاريخية للحركات الاحتجاجية في الوطن العربي»، في: ربيع وهبة [وأخرون]، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، تحرير عمرو الشويكي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)، ص ٨١.

٢٦ المقصود بمدينة اللاذقية مركز المدينة دون الريف. انظر: يوسف الحكيم، سورية والعهد العثماني، ذكريات؛ ١، ط ٤ (بيروت: دار النهار، ١٩٩١)، ص ٦٦.

٢٧ المصدر نفسه، ص ٩٤-٩٦.

٢٨ إينجليك وكواترت، ص ٦٠٢.

بلاد الشام في تلك الفترة. ولكن، لماذا لم يستمر التنافس أو الصراع الطائفي في دمشق كما حدث في لبنان، على الأقل على المستوى السياسي؟

يكمن الجواب في التدخّل الخارجي المباشر، وإنزال الدول الأوروبية قواتها في ميناء بيروت في آب/ أغسطس ١٨٦٠، وخاصة الفرنسية منها<sup>(٢٩)</sup>، ومن ثم مأسسة الطائفية في جبل لبنان من خلال كتابة القوانين والأنظمة على أساس طائفي (تمثّل ذلك في جبل لبنان من خلال تقسيم العثمانيين والقناصل الأوروبيين للمناطق والمناصب الإدارية في جبل لبنان على أساس طائفي)<sup>(٣٠)</sup>. وبذلك كرّست الدول الأوروبية والسلطنة العثمانية نظامًا سياسيًا طائفيًا يتعامل فيه الفرد مع الدولة في مسارات طائفية، أرغب في ذلك أم لم يرغب.

## ٢- تسييس الاستعمار للهويات الفرعية: قومية الطائفة

لم تكن الجماعات الدينية والإثنية (الأرمنية أو المسيحية أو الكردية أو الشركسية أو التركمانية) متجانسة من الناحية الجغرافية، بينما كان العلويون والدروز متركزين بشكل كبير في مناطقهم بسبب عزلتهم الجغرافية والثقافية عن المجتمعات المدنية. قدمت سلطات الانتداب الفرنسي نفسها للجماعات الأهلية على أنّها المخلص من عصور الاضطهاد التي عاشوها في عهود الأيوبيين والمالكيين والعثمانيين، ولكنها لم تعمل على تطوير البنية التحتية في مناطقهم أو على تحسين مستواهم المعيشي؛ إذ لم تصل إلى نمط الحياة الحديثة إلاّ العائلات الموالية لها. أمّا الأهالي بشكل عام، فقد ظلوا يعيشون في المستوى السابق نفسه في عهد السلطنة العثمانية<sup>(٣١)</sup>.

عملت السلطات الفرنسية على تشجيع النزعات الانفصالية أو تنميتها واستغلالها في مختلف المناطق السورية من خلال تقسيمها سورية على أسس مذهبية طائفية بحت، وليس على أسس جغرافية، إذ ألحقت منطقة مصياف مثلاً والمجاورة للساحل السوري بدولة «العلويين» لأنّ جزءاً كبيراً من سكانها ينتمون إلى الطائفة العلوية أو الطائفة الإسماعيلية، على الرغم من وقوعها في المنطقة الوسطى من سورية<sup>(٣٢)</sup>. وطوال مدة الاحتلال، جرى تقسيم سورية في أكثر من مرحلة زمنية معينة إلى دويلات ومناطق حكم ذاتي بحسب الظروف السياسية المحلية والدولية، لا مجال لاستعراضها في هذه الورقة.

يتضح ممّا سبق أنّ فرنسا اتّبعَت سياسة طائفية بامتياز تعزز من دور الجماعات الدينية والإثنية، ولم يكن ذلك من منطلق وطني أو حضاري تقدمي، بل حاولت خلق سياسات انفصالية لتعزيز استعمارها وديمومتها في سورية بأقل التكاليف الممكنة. ولم تأخذ في الاعتبار مصالح الفئات المدنية التي تمتعت بالمزاي الاقتصادية والسياسية في عهد السلطنة العثمانية<sup>(٣٣)</sup>، والتي استمرت مع الاحتلال الفرنسي باحتلالها المناصب السياسية، ولكن من موقع تحوّلها إلى قوى المعارضة والنضال المدني الوطني ضد الاحتلال ضمن سياسة توازن قوى فرضها الأمر الواقع بين الوطنيين والفرنسيين<sup>(٣٤)</sup>.

ردّت النخب السورية بشكل عام على سياسات فرنسا الطائفية بتعابير أيديولوجية علمانية قومية تمزج بين القومية

٢٩ أسدرستم، لبنان في عهد المتصرفية، مجموعة الدكتور أسدرستم؛ ٩، ط ٢ منقحة (بيروت: مكتبة البوليسية، ١٩٨٧)، ص ٢٨ و ٣٠.  
٣٠ للإطلاع على تلك التفاصيل في التقسيمات الإقليمية والإدارية على أساس طائفي، انظر: المصدر نفسه، ص ٤٠-٤٥.  
٣١ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر: من الانتداب الفرنسي إلى صيف ٢٠١١ (بيروت: دار النهار، ٢٠١١)، ص ٤٤-٥٥.  
٣٢ يوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، ذكريات؛ ١٧ (بيروت: دار النهار، ١٩٨٣)، ص ٤١-٦٨.  
٣٣ تضررت مصالح الفئات المدنية من سياسات فرنسا الاستعمارية بسبب عدة عوامل، منها ربط العملة السورية الجديدة بالفرنك الفرنسي المتدهور في تلك الفترة، وهو ما أهدر قسماً كبيراً من الثروة الوطنية. انظر: فيليب خوري، سوريا والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية، ١٩٢٠-١٩٤٥، ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٧)، ص ١٢٣.  
٣٤ المصدر نفسه، ص ٢٥-٢٨.

العربية والوطنية السورية<sup>(٣٥)</sup>. وجسدت الثورة السورية الكبرى (١٩٢٥-١٩٢٧) هذه التعابير فصاغت مبدأ «الدين لله والوطن للجميع»، وتبلورت في سياسات الكتلة الوطنية، وذلك على الرغم من وجود نخبة مدنيّة متعاملة مع الاستعمار ومتنافرة مع النخبة الوطنية، بما سمح لفرنسا ببتّ الخلافات في ما بينها، والانحياز إلى مصلحة الفئة المتعاونة<sup>(٣٦)</sup>. ولكن الخطاب الوطني والقومي للنخب الوطنية جعلها المهيمنة أيديولوجيًا وسياسيًا، والأكثر شعبية في الشارع، تبعًا لمواقفها الوطنية.

استمر نضال الكتلة الوطنية من أجل العمل على استقلال الأراضي السوريّة ووحدها، ودخلت في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية من أجل توقيع معاهدة تضمن وحدة سورية واستقلالها. انقسمت النخب المحلية في كل من جبل الدروز والعلويين والجزيرة السوريّة بمختلف أطرافها الاجتماعية حول الوحدة ما بين مؤيد لها وانفصالي<sup>(٣٧)</sup>. وقد أسفرت المفاوضات بين الحكومة الفرنسية والحكومة السوريّة عن توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ نصت على وحدة سورية وإلحاق المناطق السوريّة كافة في العاصمة دمشق. ولكن فرنسا، وتبعًا لاعتبارات داخلية واستعمارية، عملت على الانقلاب على المعاهدة سنة ١٩٣٩ وأعدت فصل الساحل السوري وجبل الدروز عن دمشق بشكل كامل، وأصدرت أنظمة خاصة لكل منها، ورفعت «أعلامًا» علوية أو درزية في الدوائر الحكومية في كل منطقة منها<sup>(٣٨)</sup>.

يتضح من الإصرار الفرنسي على تقسيم سورية إلى كيانات أو دويلات تقوم على أساس مذهبي أو إثني طوال فترة الاحتلال، أنّ فرنسا كانت تعمل على إبراز الفوارق الاجتماعية والثقافية بين السوريين وتفسرها على أنها نتاج صراع طائفي له جذوره التاريخية<sup>(٣٩)</sup>، مع العمل على توفير المقومات الاجتماعية والسياسية لتشكيل كيانات متخيلة من خلال أمرين جوهريين: الأول، تشكيل قوات عسكرية منذ السنوات الأولى للانتداب تحت مسمى جيش الشرق وبإشراف وثيق من جانب الضباط الفرنسيين<sup>(٤٠)</sup>، وكانت اعتمدت على الجماعات الدينية والإثنية والريفيين من العرب السنّة، لأنّها اعتبرت أنّهم أقلّ تعرضًا لتأثيرات القومية العربية. فقد شكلت كتائب خاصة مؤلفة من أرمن وعلويين وأكراد وإسماعيليين وشركس<sup>(٤١)</sup>. والثاني، الأحوال الشخصية؛ إذ عملت فرنسا في حالة العلويين والدروز على منحهم حق عرض قضاياهم التي تدخل في باب الأحوال الشخصية أمام محاكمهم الدينية، وذلك في الفترة ١٩٢٦-١٩٣٩<sup>(٤٢)</sup>. وعلى الرغم من أنّه لا يوجد في الحالة العلوية نظام أحوال شخصية يختلف بأي شكل من الأشكال عن نظام المسلمين السنّة، عمل الحاكم الفرنسي لمنطقة «العلويين» نييجر في سنة ١٩٢٠،

٣٥ المصدر نفسه، ص ٢٩.

٣٦ المصدر نفسه، ص ٩٦.

٣٧ أرسل زعيم المجلس التمثيلي في مدينة اللاذقية إبراهيم الكنج مذكرة قبل معاهدة ١٩٣٦ يرفض فيها الانضمام إلى الوحدة السوريّة وانضمام اللاذقية إليها، مع توقيع حوالي ٨٠ شخصًا من الزعماء العلويين وإرغام البعض منهم على التوقيع. وفي المقابل، قام بعض الزعماء العلويين بإرسال مذكرة إلى الحكومة الفرنسية رفضوا فيها مذكرة إبراهيم الكنج وطالبوا بوحدة الأراضي السوريّة، انظر: ديب، ص ٦٤-٦٥. بينما تركز الصراع السياسي في جبل الدروز بين النخبة الدرزية المحصورة في عائلة الأطرش قبل توقيع معاهدة ١٩٣٦ وبعدها متممًا بين الوحدويين والانفصاليين أو دعاة الحكم الذاتي الموسع، انظر: ستيفن همسلي لونغريغ، سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة بيار عقل (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٨)، ص ٢٦٥. وفي الجزيرة السوريّة، كانت مطالب الانفصال موجودة عند مختلف التشكيلات الاجتماعية. وكانت بعض النخبة العربية والكرديّة والمسيحية وافقت على الانفصال أو نوع من الحكم الذاتي. وكان الموظفون الفرنسيون يهاجمون النخبة الوطنية التي تدعو إلى الوحدة مع دمشق، وتقف إلى جانب الانفصاليين، انظر: المصدر المذكور، ص ٣١٢. لمزيد من التفاصيل حيال ذلك انظر بالنسبة إلى الدروز، العلويين، والجزيرة السوريّة: خوري، ص ٢٧٥، ٥٧٨-٥٧٩ و ٥٨٢-٥٩١ على التوالي.

٣٨ مزيد من التفاصيل حول منطقة العلويين، وحول جبل الدروز، انظر: لونغريغ، ص ٣١٥ و ٣٠٨ على التوالي.

٣٩ المصدر نفسه، ص ٥٠.

٤٠ ابتداء عملها في سنة ١٩٢١، ووصل عددها إلى ٧٠٠٠ من كل الرتب في سنة ١٩٢٤، انظر: لونغريغ، ص ١٦٧.

٤١ ديب، ص ٥٤.

٤٢ لونغريغ، ص ٣٣٣.

على استحصال وثيقة من القاضي الشرعي الإسلامي لمدينة اللاذقية الشيخ محمد العجان تؤيد فصل العلويين عن الإسلام كمنهج، وعمل على إقامة محاكم مذهبية إسلامية بشكل عام والعلويين خاصة بهم<sup>(٤٣)</sup>. ولكن وجهاء ومشايخ علويين رفضوا في سنة ١٩٣٣ بأن يكون للجماعات المذهبية الإسلامية بشكل عام والعلويين خاصة قانون أحوال شخصية مستقل يميزهم من الدين الإسلامي<sup>(٤٤)</sup>. كما أكد علماء أهل السنة في مؤتمرهم في شباط/ فبراير ١٩٣٩ وحدة المسلمين<sup>(٤٥)</sup>، بينما رفضت فرنسا هذه القرارات وأصرّت على التعامل بقانون الأحوال الشخصية الفرنسي<sup>(٤٦)</sup>.

تندرج تلك السياسات الاستعمارية ضمن أيديولوجيات أوروبية التمرکز في رؤية التاريخ، وتروي فيها برمتها منظورات استشراقية للآخر. ويندرج في هذا الإطار مقاربة الظاهرة القومية بصفتها ظاهرة تحمل في طياتها النموذج التاريخي الأوروبي، وتجعل من المحليين تابعين ثقافياً وسياسياً إلى المستعمر من دون الأخذ في الاعتبار آراء الجماعات التابعة أو سكان المنطقة<sup>(٤٧)</sup>. وقد كان من الممكن أن تنجح السياسات الفرنسية في تطبيق هذا النموذج وتحويل الطائفة إلى جماعة متخيلة لأنها استطاعت إخراجها من حدودها الجغرافية المحددة بالبلدة أو القرية والتعبير عن الانتفاء لها عن طريق وكلائها المستوردين لثقافتها<sup>(٤٨)</sup>. غير أن من أفضل هذه المحاولات الفرنسية هو النخب المحلية السورية بمختلف أطرافها، على الرغم من وجود نخب متعاونة من جميع التشكيلات الاجتماعية من خلال نضالها المدني السلمي بشكل أساس، إضافة إلى الدور الرمزي والمعنوي للثورات الكفاحية ضد الاحتلال.

### ثالثاً: هوية وطنية ناشئة في دولة حديثة

لا تتشكل الهويات الحديثة من أواصر الدم والقرابة أو اللغة أو الثقافة بالضرورة، وإنما قد تتولد من حوادث جديدة كالحروب أو المجاعات أو الأزمات. تستحدث فيها الهويات السياسية الحديثة الناشئة من اختلاط السكان بعضهم مع بعض في إطار جغرافي معين وزمن جديد يؤرخ لمرحلة جديدة<sup>(٤٩)</sup>. وهذا ما ينسحب على الوطنية السورية؛ فقد مثلت مرحلة ما بعد الاستقلال بداية انفتاح المجتمعات الأهلية بعضها على بعض. كما مثلت الدولة السورية بحدودها الجغرافية المرسومة وفق خرائط سايكس - بيكو الكيان الجغرافي المتخيل للسوريين. ومثل جلاء الاستعمار الفرنسي عن سورية في ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٤٦ بداية لمرحلة زمنية جديدة تؤرخ للدولة السورية المستقلة حديثاً.

٤٣ يوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، ص ٤١-٦٨.

٤٤ الزعماء الذين وقّعوا مذكرة سنة ١٩٣٣ هم: جابر أفندي العباس، يوسف أفندي الحامد، والمشايخ سليمان الأحمد، أحمد ديب الخير، عبد الخير، خضر الأحمد، علي نصر حكيم، حامد المحمود، عبد الله عابدين، ياسين عبد اللطيف، إبراهيم يوسف عيد بالأصالة عن نفسه، بالوكالة عن الزعيم الشيخ صالح العلي، داود حسن اريزة، علي لناصر ممثلاً سلمان المرشد، وعن قضاة المذهب الرسميين: أحمد حبيب مفتي بانياس، عبد اللطيف سعود قاضي القضاة، عيسى سعود، علي حمدان عمران. وقد وافق على هذه المقررات ووقعها كل من الزعماء: إبراهيم الكنجح، محمد جنيد، نديم عزيز، أحمد أصلان، علي الأسد، إبراهيم مخلوف. انظر: النذير (٢٢ آذار/ مارس ١٩٣٩)، وعبد اللطيف اليونس، ثورة الشيخ صالح العلي، ط ٢ (دمشق: دار اليقظة العربية، [د.ت.ل.])، ص ٨٨. تم الاستناد في هذه المعلومات إلى أبحاث جارية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات يعدها الباحث المقيم في المركز د. محمد جمال باروت عن التاريخ الاجتماعي والسياسي السوري الحديث من أواخر العهد العثماني وحتى سنة ٢٠١٠، وقد سمح مشكوراً باستخدامها.

٤٥ لونغريغ، ص ٢٩٥.

٤٦ المصدر نفسه، ص ٢٩٥.

٤٧ تيموثي ميتشل، «مدرسة دراسات التابع ومسألة الحداثة»، ترجمة بشير السباعي، ألف: مجلة البلاغة المقارنة، العدد ١٨ (١٩٩٨)، ص ١٠٠-١٢١. منشورة أصلاً باللغة الإنكليزية في: *Alif: Journal of Comparative Politics*, no. 18 (1998).

٤٨ بنديكت أندرسن، الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها، ترجمة ثائر ديب؛ تقديم عزمي بشارة (بيروت؛ دمشق: دار قدس، ٢٠٠٩)، ص ٢٩.

٤٩ للتوسع في هذا الموضوع وفي أصول القوميات، انظر: المصدر نفسه.



تنتج الحداثة في غياب النموذج الغربي ما هو جديد وأصيل وحاضر ومرجعي في المجتمعات، وإن تلاققت في جزء منها مع الحداثة الغربية، ولكنها ليست هي<sup>(٥٠)</sup>. كما يتطلب أن تتحوّل جماعة معيّنة واعية بذاتها إلى جماعة متخيلة، مواجهات أو حوادث تصاغ فيها الذات عبر الآخرين<sup>(٥١)</sup>، وهي الذات التي كانت غائبة بشكل عام في الحالة السوريّة<sup>(٥٢)</sup>. ولذلك أنتج مشروع التحرر الوطني السياسي خلال فترة ما بعد الاستقلال في سورية صراعاً سياسياً بين أحزاب متعددة مختلفة الأيديولوجيات وذات خلفيات اجتماعية متنوعة، أو صراعاً بين المدنيين والعسكريين. بيد أنه بالتأكيد لم يكن طائفيًا، بل على العكس من ذلك، مثّلت المرحلة نجاحاً ديمقراطياً ذا طابع مدني من أنجح التجارب في دول العالم الناشئة حديثاً؛ إذ لم تتبوأ الطائفية السياسية فيه أي مكان، وإن بقيت المتخيلات الطائفية الاجتماعية موجودة في المجتمع السوري<sup>(٥٣)</sup>. وللدلالة على أهمية إنجاز ما أنتجه المشروع التحرري الوطني السوري في هذه المرحلة، يكفي المقارنة بين المشروع الاستعماري الذي أنتج دويلات طائفية تحت ادعاءات التمدن والحداثة وبين مشروع الاستقلال الذي أنتج صراعاً سياسياً وحراراً ديمقراطياً.

سبق أن أشرنا إلى أنّ النخبة السوريّة ردّت على سياسات فرنسا الطائفية بأيدولوجيا علمانية ذات مضمون قومي ووطني سوري. ولذلك جاء في المبادئ التأسيسية للكتلة الوطنية التي تمثّل النخب المدنية بشكل خاص في محافظات دمشق وحلب وحماه وحمص وبيانات وسطية تدعو إلى الوحدة السوريّة بشكل كامل، ولكن مع حق لبنان في تقرير مصيره. كما تسعى إلى الاتحاد مع الأقطار العربية الأخرى، شرط ألا يتعارض ذلك مع أهداف كل قطر عربي<sup>(٥٤)</sup>. وفي هذا السياق، كان الضباط الكبار المنحدرون من تلك الفئات مسيطرين على الجيش خلال الأعوام التالية للاستقلال. وقد ألغت أول حكومة سوريّة بعد الاستقلال الرسوم الإدارية المرتفعة من أجل دخول الكلية الحربية في حمص، التي كانت متاحة لأبناء العائلات المدنية مسلمين ومسيحيين نظراً إلى تقدّم أوضاعهم الاقتصادية، وهو ما مكّن أبناء الريف السوري (علويين ودروز ومسيحيين وسنة ريفيين) من دخول الكلية الحربية<sup>(٥٥)</sup>، في مرحلة صعود حركات الشباب القومية العلمانية السوريّة الجديدة وفي مقدمتها حزب البعث، ثم حزب البعث العربي الاشتراكي الذي جذب جماهير فلاحية غفيرة إليه بسبب قيادة حزب العربي الاشتراكي للحركة الفلاحية، وكذلك الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي جذب إليه الكثير من الشباب العلمانيين في الأرياف، إضافة إلى الحركات الشيوعية إلى حد ما. وقد سمح ذلك بوصول هذه النخبة العسكرية العلمانية إلى السلطة مع مطلع الستينيات، وكانت بحاجة إلى أيديولوجيا تعكس أهدافها وتطلّعاتها وتحررها من الواقع الاجتماعي السائد في الأرياف السوريّة، وقد وجدت في فكر حزب البعث العربي الاشتراكي الذي أتاح لها تحقيق مصالحها في اتباع سياسات اقتصادية تكفل المساواة بين المدينة والريف، أهمها الإصلاح الزراعي<sup>(٥٦)</sup>.

يمكن إجمال المرحلة منذ بداية حكم البعث وحتى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي بعناوين الصراع السياسي

٥٠ ميتشل، «مدرسة دراسات التابع».

٥١ تيموثي ميتشل، حكم الخبراء (مصر، التكنو - سياسة، الحداثة)، ترجمة بشير السباعي وشريف يونس (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠)، ص ٢٩٤.

٥٢ لعل الاستثناء الوحيد هو إرهابات فتنة طائفية خلال حكم العقيد أديب الشيشكلي، ولكنها ظلت استثناء ولم تكن الأساس. إن وصف جماعة معيّنة واعية بذاتها لا ينطبق على الأقليات فحسب، بل على أي جماعة تستند إلى أساس ديني أو مذهبي أو إثني أو أي شيء آخر أيضاً، وقد يحدث أن يلتقي في جماعة أكثر من أساس.

٥٣ يتمثل ذلك في روايات أو تفسيرات طائفية، أكانت صحيحة أم لا، ولكنها تبقى هامشية مقارنة بما تم إنجازه من وحدة سوريّة وتجربة ديمقراطية.

٥٤ خوري، ص ٣١١.

٥٥ باتريك سيل، الأسد - الصراع على الشرق الأوسط، ط ١٠ (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٧)، ص ٦٧-٦٨.

٥٦ خوري، ص ٦٩٤.

بين التيارات البعثية نفسها والبعثيين والناصريين والسلطة الحاكمة والإخوان المسلمين، على الرغم من اتخاذها منحنى طائفيًا في أكثر من مرة، ولكن الجذر الأساس لتلك الصراعات كان سياسيًا، ويتضح ذلك من خلال عدم تكرار تلك الحوادث في ظل ظروف الاستقرار. ارتفعت خلال هذه الصراعات حدة الخطاب الطائفي مرتبطًا بالمتغيرات الإقليمية والحسابات الدولية في تلك الفترة<sup>(٥٧)</sup>. أمّا على الصعيد الاقتصادي، فقد عملت الحكومات المتتالية منذ استلام حافظ الأسد السلطة سنة ١٩٧٠ على الابتعاد عن نموذج صلاح جديد المنحاز بشكل حاد إلى الريف السوري واعتماد نموذج يقوم على الموازنة بين مصالح الطبقات البرجوازية والسياسات البعثية الاشتراكية.

عمل حزب البعث طوال مدة حكمه على تعزيز الهوية العربية في المجتمع السوري من خلال تركيزه على العروبة في مناهج التعليم، وفي جميع مراحلها<sup>(٥٨)</sup>، ولكن من دون وجود مشروع حضاري يُعني العروبة ويقوم على تحرير الفرد ويضمن حقوق الإنسان، إلى أن أضحت مادة التربية القومية الاشتراكية مادة جافة مرفوضة لدى الطلاب السوريين. فحاولت السلطة الحاكمة التركيز على الهوية الوطنية في السنوات العشر الأخيرة، فعملت على إدخال دروس خاصة حول ما أسمته الحضارة السورية في مادة التربية القومية الاشتراكية، وخففت من النبرة العروبية في مناهج تدريسها، مع استمرار قمع الحريات وتغييب أي نوع من الحراك في الحياة السياسية. ولذلك حدث التضارب بين الهوية الوطنية والهوية العربية في المجتمع العربي السوري، وهو ما سمح ببقاء الهويات ما قبل الوطنية في المجتمع السوري الموروثة من الحقبة الاستعمارية بعد تقاعس السلطة عن بناء المجتمع وعدم قدرة المجتمع على بناء الدولة. إن عدم وضوح الأيديولوجيا وتعدد الثقافات واختلافها الممزوجة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أعلاه، كل ذلك دفع بأفراد المجتمع العربي بشكل عام إلى الوقوع في حالة من الاغتراب والتشتت في ما يتعلق بترتيب أولويات الانتماء وتحديد الهوية. يعترف حليم بركات في كتابه المجتمع العربي المعاصر بوجود حالة من عدم الاندماج الاجتماعي في المجتمعات العربية من خلال استمرار الولاءات التقليدية في البنى الاجتماعية الداخلية في الدولة الوطنية. ويرى أنه جرى في العقدين الأخيرين «تعزيز الولاء للجماعة على حساب الولاء للدولة والوطن»<sup>(٥٩)</sup>. ولا يتعد عزمي بشاره عن هذه الفكرة في كتابه في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، والمجتمع المدني: دراسة نقدية، من خلال تأكيده أنّ الاستبداد السياسي دفع إلى نمو الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، وهي انتماءات يتبناها إنسان الحداثة الخاسر<sup>(٦٠)</sup>.

وفي ظل هذه البيئة الاجتماعية السابقة، شهدت السنوات العشر الأخيرة في تاريخ سورية وحتى بداية الثورات الشعبية العربية في بداية سنة ٢٠١١ جمودًا سياسيًا شبه كامل، مع حالة من الاستقرار الأمني على الصعيد الداخلي. في هذه الفترة، جرى احتكار السلطة السياسية وتمهيش قضايا الحريات السياسية لمصلحة سياسات اقتصادية ليبرالية قائمة على الخصخصة تتلاقى فيها مصالح رجال الأعمال مع مصالح الاستبداد السياسي، ولم

٥٧ مزيد من التفاصيل الدقيقة حول هذه الخطب، انظر: نيقولاس فان دام، الصراع على السلطة في سوريا: الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة، ١٩٦١-١٩٩٥، ط ٢ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥)، ص ١٣٢-١٧٢.

٥٨ لا يوجد في مناهج التعليم السوريّة أي مضامين طائفية، حتى إنّ حوادث ١٨٦٠ والتقسيمات الطائفية خلال الاحتلال الفرنسي لا تُدرّس في كتب التاريخ المدرسية.

٥٩ حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث في تغير الأحوال والعلاقات، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص ٨٧-٩٤.

٦٠ انظر على سبيل المثال: عزمي بشاره، المجتمع المدني: دراسة نقدية، ط ٦ (الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)، ص ٢٨٠.

تنعكس نتائجها على الفئات الاجتماعية المهمشة إلا بمزيد من الفقر وتدني مستوى المعيشة<sup>(٦١)</sup>. وفي ظل غياب المؤسسات أو الأحزاب القادرة على إيصال مطالب المواطنين، لم يبق إلا الشارع كوسيلة للاحتجاج على الواقع الاقتصادي والسياسي.

## رابعاً: الطائفية في الثورة السورية

انطلقت الثورة السورية في ١٥ آذار/ مارس ٢٠١١ في سياق اندلاع حركة الاحتجاجات والثورات العربية على شكل تظاهرة من سوق الحميدية التاريخي في إثر نقاشات مطوّلة على صفحات «الفييس بوك» لشباب مدنيين يمثلون مختلف الفئات الاجتماعية السورية<sup>(٦٢)</sup>. وعلى الرغم من تحدّث مصوّر التظاهرة بلهجة ساحلية عن أهداف المحتجين بالحرية والديمقراطية، فإنّه ختم كلامه بالإشارة إلى أنّ المحتجين هم من الطائفتين الإسلاميتين «السنة والعلوية»، وأنهم سوف يسقطون معاً النظام السوري. ولا يعبر ذلك إلا عن إدراكهم أنّ هناك هاجساً طائفيّاً في المجتمع يترصص بهم حاولوا أن ينفوه من اليوم الأول<sup>(٦٣)</sup>. والمهاجس ذاته كان موجوداً لدى أغلب رجال السلطة التي تحشى مشاركة الجماعات الأهلية في احتجاجات تفقدتها شرعيتها وزعمها أنّها «حامية الأقليات»<sup>(٦٤)</sup>.

### ١- المرحلة الأولى: الوعي الطائفي البدائي (١٥ آذار/ مارس - ١٦ تموز/ يوليو ٢٠١١)

استورد النظام السياسي في سورية الرجال المأجورين وجنّدهم لقمع التظاهرات مستفيداً من التجربة المصرية في السنوات العشر الأخيرة والتي تقوم على تجنيد أشخاص يفتعلون المشكلات مع المحتجين لإجبارهم على استخدام العنف حتى تستطيع القوى الأمنية قمعهم بطرق وحشية. كان هذا هو الدور الأساس لهؤلاء الرجال المأجورين في بداية الانتفاضة السورية، ومن ثم تطوّر دورهم مع تطور الحوادث في سورية إلى القتال مع القوى الأمنية<sup>(٦٥)</sup>. ولكن تجنيد الرجال المأجورين («الشيحة») لم يكن مقتصرًا في قمع التظاهرات في جميع المناطق السورية على الطائفة العلوية، بل كان مرتكزاً على درجة الولاء للنظام في المناطق القريبة من الاحتجاجات. تضمّن هذا التنظيم رجالاً مأجورين، ومجرمين جنائين، وحزبيين من مختلف الطوائف والأديان؛ فعلى سبيل المثال تولّى رجال العشائر الموالية للسلطة قمع التظاهرات في مدينة حلب وريفها وفي دير الزور والرقّة، ومقاتلون من حزب العمال الكردستاني في المناطق الكردية، وحزبيون

٦١ لمزيد من الشرح حول التفاصيل الدقيقة لحالة المجتمع السوري في السنوات العشر الأخيرة، انظر: محمد جمال باروت، العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح (الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)، ومينر الحمش، الاقتصاد السوري في أربعين عامًا: دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في سورية، ١٩٧١-٢٠١٠ (بيروت: منتدى المعارف، ٢٠١١).

٦٢ من شهادة مروة الغيمان في مقابلة أجراها معها نيروز غانم ساتيك في مقر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة بتاريخ ٢٠١١/٩/٥.

٦٣ انظر مقطع فيديو للتظاهرة على الموقع الإلكتروني: <<http://www.youtube.com/watch?v=75Ng0J6DdH0&feature=related>>.

٦٤ يتبين ذلك في حادثة ذات دلالة في أحد فروع الأمن بعد اعتقال القوى الأمنية بعض الشباب المشاركين في اعتصام وزارة الداخلية في ٢٠١١/٣/١٦، وذلك عندما سأل المحقق أحد الشباب: ما اسمك؟ قال الشاب: ريان سليمان، ثم عاد رجل الأمن وسأله: من أين أنت؟ فذكر الشاب اسم قرية من قرى طرطوس، فقال رجل الأمن له: حتى أنت! وقام بصفعه على وجهه، بعد أن تأكد أنه ينتمي إلى الطائفة العلوية. من شهادة الناشط السياسي ضياء دغمش، أحد المشاركين في اعتصام وزارة الداخلية، في ٢٠١١/٩/٧ في مقابلة في فندق الريتس في الدوحة. وعند البحث عن اسم هذا الشخص، تبين فعلاً أنّه من المشاركين في الاعتصام، وهو طالب طب بشري أفرج عنه لاحقاً، انظر: الموقع الإلكتروني لحقوق الإنسان في سورية: <[http://syrianrights.org/index.php?option=com\\_content&view=article&id=104:2011-03-26-23-22-12&catid=36:mo3taklen](http://syrianrights.org/index.php?option=com_content&view=article&id=104:2011-03-26-23-22-12&catid=36:mo3taklen)>.

٦٥ مقابلة عبر وسطاء محليين مع أحد هؤلاء الرجال المأجورين في دمشق، بتاريخ ٢٠١١/١١/١٠.

تابعون لحزب البعث العربي الاشتراكي في دمشق ودرعا، وفلسطينيون ينتسبون إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين-القيادة العامة.

رأى المحتجون في استحضار الرجال المأجورين («الشيحة») سلوكًا طائفيًا في مناطق التماس على خلفيّة انتمائهم إلى الطائفة العلوية في المناطق المتجاورة في حمص واللاذقية وبنياص وجبله، وإلى دفع التفاعلات السياسية إلى الانحراف باتجاه الهويات الفرعية. كما قام خطاب السلطة في قراءة حوادث الانتفاضة ضمن منهج المجموعات المسلحة «التكفيرية» بدور أساس في تكريس الحالة الطائفية لدى الجماعات الأهلية<sup>(٦٦)</sup>، بل عمدت السلطة إلى تحويل الوعي الطائفي البدائي إلى أفعال طائفية تؤدي إلى ردة فعل طائفي في المقابل، فقد عملت في بنياص في نيسان/ أبريل ٢٠١١ على نقل المحتجين المعتقلين إلى قرى علوية مجاورة، وقدمتهم بوصفهم سلفيين تكفيريين، وأهانتهم علنًا في الشوارع<sup>(٦٧)</sup>، أو العمل على تسريب مقاطع فيديو تُظهر حالات تعذيب القوى الأمنية لمعتقلين وفيها يتحدث المعضب بلهجة ساحلية مثل «بدكن حرية، هي مشان الحرية» أو إجبار المعتقل على قول «لا إله إلاّ بشار». وفي المقابل استعمل المعارضون المحليون في مرحلة لاحقة في بعض الأحيان خطابًا تظهر فيه ملامح طائفية من خلال الإشارة إلى أنّ النظام يسعى إلى تشكيل دولة علوية، أو أنّ أهل الساحل هاجروا إلى الشام من أجل قتل أهلها، أو تضخيم قضية مشاركة مقاتلين من حزب الله أو التيار الصدري في العمليات القمعية، على الأقل في السنة الأولى من الثورة السورية<sup>(٦٨)</sup>.

تعبّر أزمة الهوية عن مخاطر في ظلّ عدم الاستقرار السياسي الداخلي، نتيجة الشعور بعدم الأمان وعدم الاستقرار، وهو ما يسمح لبعض الزعامات التقليدية بالتأثير في الشعب بشكل سلبي على نحو يعبر عن هواجسها الطائفية أو العشائرية، خصوصًا في ظل غياب المؤسسات المدنية القادرة على التأطير السياسي والاجتماعي للمواطنين. ولذلك، تجلّت الحالة الطائفية البدائية في مسار الانتفاضة السورية بأحد أشكالها من خلال تحلّف الجزء الأكبر من الجماعات الأهلية عن المشاركة في الاحتجاجات، نظرًا إلى زيادة الشعور التضامني الداخلي في أوقات الأزمات الاجتماعية، ويتحول في الوقت ذاته الصراع على السلطة إلى صراع من أجل البقاء<sup>(٦٩)</sup>. ولم تنفع مشاركة عشرات المواطنين السوريين من الطائفة العلوية في الاحتجاجات في تغيير هذه الصورة؛ إذ طلب المحتجون في اللاذقية منهم المغادرة كي لا تقتلهم قوى الأمن وتتهم المحتجين بقتلهم<sup>(٧٠)</sup>، وهو ما يؤدي إلى فتنة طائفية.

٦٦ مروان حويجة، «الداخلية: تمرد سلفي مسلح سناحت تظلماته أينما وجدت»، البعث (سورية)، ١٩/٤/٢٠١١، على الموقع الإلكتروني: <<http://www.albaath.news.sy/user/?id=1116&a=99081>>

٦٧ «من دون حل سياسي فإننا نسير نحو حرب أهلية: رئيس المرصد السوري لحقوق الإنسان» لـ«السفير»: الرهان على انشقاقات ألوية عن الجيش ليس واقعيًا، السفير، ٣٠/١/٢٠١٢، على الموقع الإلكتروني: <<http://www.assafir.com/Article.asp?EditionID=2063&ChannelID=49059&ArticleID=2750>>

وانظر مقطع فيديو يوضح إهانة المعتقلين في قرية البيضا في بنياص على الموقع الإلكتروني: <<http://www.youtube.com/watch?v=wGLMX-DicHY&feature=related>>.

٦٨ متابعت الباحث لوسائل الإعلام ومقاطع الفيديو، ومن الأمثلة على ذلك الشعارات التي رُفعت ضد حزب الله وإيران في بداية الثورة السورية والتي اختفت تمامًا في وقت لاحق، ثم عادت بعد أن انحازت إيران وحزب الله إلى النظام في سورية حتى وصل الأمر إلى استعمال خطاب بصيغة: نحن وهم، فقد ردد محتجون في حلفايا في ريف حماه في ٢٧/٦/٢٠١١ حاملين أعلام تركيا «نحن دستورنا القرآن، ينهي حزب الله وإيران، ردد للإيمان، نحن قائدنا العدنان، قائدهم في السرداب»، والمبالغة في السنة الأولى على الأقل من عمر الثورة السورية بدور حزب الله أو الأحزاب الشيعية في العراق في القتال في سورية.

٦٩ برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، ط ٣ (الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)، ص ٣٤. لقد شهدت بعض المناطق العلوية والدرزية تظاهرات محدودة العدد، ولكن المشاركة الأكبر كانت من قبل الإسماعيليين في مدينة السلمية، وخاصة مع بداية الثورة، ولكنها لم تستمر في وقت لاحق.

٧٠ مقابلة عبر تطبيق «سكايب» مع علي رحمون، ناشط ومعتقل سياسي وأحد المشاركين في الاحتجاجات والاعتصامات، بتاريخ ٢٠١٢/٧/٥.

أما في حمص، فقد تعرضوا لقمع شديد ضمن منهج قمع الاحتجاجات<sup>(٧١)</sup>. من هنا، نستطيع أن نفهم لماذا كانت القوى الأمنية تتعامل مع الاعتصامات في الساحات بشكل أساس بغاية العنف، وذلك منعاً لنشوء حالة مدنية ماثلة لمشهد ميدان التحرير في الثورة المصرية، وبقاء الاحتجاجات في حيز الحيز السني ضمن إطار تقسيم المجتمع السوري إلى فئات لا كشعب واحد.

أدى اتباع الحكومة السورية سياسات اقتصادية ليبرالية، وما أفرزته من نتائج، إلى تضرر الزراعة، وترافق ذلك مع موجة من الجفاف أسفرت عن حالة من الفرز الطبقي بشكل واضح بين الريف السوري والمناطق المهتمشة على أطراف المدينة من جهة، والمدن والمناطق الغنية من جهة أخرى. وأفضى ذلك إلى كسر القاعدة الاجتماعية التي بنى عليها حزب البعث سياساته الاقتصادية والاجتماعية منذ استلام حافظ الأسد السلطة سنة ١٩٧٠ كما ذكرنا. ولذلك كانت الشريحة الأولى هي العماد الأساس والأول للحركة الاحتجاجية، ولكن تخلف الأرياف ذات الأغلبية العلوية والمسيحية والدرزية عن اللحاق بها لأسباب وهواجس أمنية والخوف من التغيير، دفع نحو خلق حالة من الطائفية تجلّت في وعي طائفي بدائي لدى المواطنين السوريين بمختلف شرائحهم الاجتماعية.

ترك تخلف الجماعات الدينية والمذهبية الأهلية غير السنية - التي بات سلوك «الأقليات» في مراحل الأزمات يتحكم باتجاهات سلوكها العام واضطراب مواقفها - عن اللحاق بالحركة الاحتجاجية شعوراً سيئاً لدى الشارع المحتج تجاه الجماعات الأخرى، واعتبارها كأنها راضية عن عنف النظام تجاه الشارع المنتفض. وأدى ذلك إلى حصول بعض الانحرافات في الشعارات الطائفية، وإن كانت محدودة بشكل عام، في بعض المناطق المعارضة، مثل «بدنا نحكي على المكشوف علوية ما بدنا نشوف»، و«العلوية على التابوت والمسيحية على بيروت». وظهرت شعارات في المناطق المؤيدة مثل «قاضي يا عيني قاضي بشار الأسد باقي»<sup>(٧٢)</sup>. ولدت هذه الهتافات خيالات طائفية لدى أجزاء من المجتمع السوري من خلال التركيز على الشعارات السابقة المحدودة جداً وعدم سماع شعار «واحد واحد الشعب السوري واحد» الذي انتشر بشكل كبير جداً في الشارع المحتج. كما كانت تتولد الخيالات الطائفية للأهالي المعارضين في مناطق التماس بعد كل قمع تنزله بهم القوى الأمنية، كتناقل أهالي حمص شائعة أنّ نساء علويات في أحياء الزهراء والنزهة يزغردن فرحاً بفض اعتصام حمص في ١٨ نيسان/ أبريل ٢٠١١ في الساحة العامة، على الرغم من أنّ الجريمة حصلت قبل صلاة الفجر، كما أنّ المسافة الفاصلة بين تلك الأحياء والساحة العامة في حمص لا تسمح بسماع أصوات الزغاريد.

إنّ تخلف جزء كبير من الطبقة الوسطى والطبقة المثقفة في مدينتي دمشق وحلب - اللتين تشكلان أكثر من ٣٧ في المئة من سكان المدن السورية، وهما الخزان الأكبر للفئات الوسطى القوية اجتماعياً - عن الالتحاق بالحركة الاحتجاجية لأسباب اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية متعددة، وتركز التظاهرات بشكل أساس في المناطق الريفية والمدن - البلدات الصغيرة المهتمشة اقتصادياً واجتماعياً - إضافة إلى استمرار النظام في تعاطيه الأمني مع الاحتجاجات، أدى كل ذلك إلى تأثر فئات واسعة من الشارع المحتج بأفكار الشيخ السلفي عدنان العرعور الذي تبني خطاباً شعبويّاً ذا ملامح ومضامين طائفية في كثير من الأحيان، وهو ما سمح بزيادة الاستقطاب الطائفي في بعض المدن السورية من خلال صيحات التكبير في الليالي أو حصر الثورة في أتباع السلفية الشعبية.

٧١ من شهادة ناجي طيارة مع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أجراها نيروز غانم ساتيك في الدوحة، فندق الريس بتاريخ ٢٠١١/٩/٨.

٧٢ كان هذا الشعار يُردد بين الناس بلهجة أهل الساحل في المناطق المؤيدة للأسد، وتنطوي العبارة على مضمون طائفي واضح.

## ٢- المرحلة الثانية: أنماط من العنف الطائفي

بدأ العنف الطائفي في حادثة ذات دلالة تختصر مجمل التطورات السياسية والاجتماعية للثورة السورية بعد مرور حوالي أربعة أشهر. بدأت المسألة في بدايات تموز/ يوليو ٢٠١١ مع نشر بعض زعامات الرجال المأجورين المتعاونين مع قوى الأمن مقاطع فيديو لفتيات يبدلن ملابسهن في غرف قياس محلات تجارية. ادعى هؤلاء أنّ بعض أصحاب المحلات التجارية التي يملكها تجار من الطائفة السنيّة يصورون بنات من الطائفة العلوية. وفي يوم ١٦ تموز/ يوليو، قتل مسلحون معارضون ثلاثة شبان علويين مدنيين مخطوفين<sup>(٧٣)</sup>، بعد أن اقتلعوا عيونهم. ولكن قوى الأمن فبركت الصور، وادّعت أنّ الجثث قُطعت ومُثل بها بشكل مبالغ فيه. وعندما وصل الخبر إلى الأحياء ذات الأغلبية العلوية، جرى استنفار الأهالي. واستطاع الرجال المأجورون المرتبطون بالأمن تجميع بعض الشباب، وهاجموا المحلات التجارية المتهمة بتصوير البنات، وهي المحلات المعارضة نفسها التي تشارك في الإضرابات، بينما لم تحطّم المحلات المجاورة التي يملكها تجار موالون للسلطة ينتمون إلى الطائفة السنيّة. وقد جرى ذلك بوجود حوالي ١٠٠ عنصر أمن. ورفضت السلطات المحلية في حمص التدخل لوقف التخريب أو منع حدوث اشتباكات بين الطرفين<sup>(٧٤)</sup>. استطاعت النخبة المثقفة من الطائفة العلوية الحد من تطورات الأوضاع ووقفها عند هذا الحد من خلال تهدئة نفوس كلا الطرفين<sup>(٧٥)</sup>. كما كانت تنتشر خلال مسار الثورة مقاطع فيديو لفتيات عاريات أو مشاهد اغتصاب كانت تنتشر في كل منطقة، وهي المقاطع ذاتها، ولكن كل طرف يتّهم الآخر بأنّه هو من يقوم بها.

أمّا عن جريمة القتل، فقد حصلت نتيجة سياسات النظام باستخدامه العنف بحيث دفع الشباب المهمّشين إلى حمل السلاح في وجه واقعهما الاجتماعي، وخاصة أنّ جزءاً مهماً منهم سبق له العمل في دول الخليج العربي وتعرف إلى الأفكار السلفية في السنوات العشرة الأخيرة مع السياسات الاقتصادية الليبرالية للحكومة السوريّة، إضافة إلى الاعتقالات المتكررة للجيل الأول من الناشطين السياسيين الذين يمتلكون تجارب سياسية سابقة أو ثقافة سياسية مترامية، وهو ما سمح بظهور جيل جديد من الناشطين لا يمتلك خبرة سياسية وغير قادر على السيطرة على الشارع، علاوة على إطلاق سراح المجرمين الجنائيين في مراسيم العفو التي صدرت مع بداية الثورة السوريّة. يُستخلص من هذه الجزئيات أنّ الطائفية في مسار الثورة السوريّة أصبحت قابلة للتحرك في مسارات متعددة، حيث حملت في مضامينها أبعاد تطور القضية الطائفية السياسية: على خلفية مؤيد ومعارض، والاقتصادية: استهداف المحلات التجارية، والاجتماعية: من خلال تحويل قضية عاطفية عابرة للطوائف إلى قضية طائفية ذات طابع سياسي تؤدي إلى العنف<sup>(٧٦)</sup>.

## أ- أعمال الخطف والهجرة والاعتقالات

بدأت أنماط عديدة من العنف الطائفي تظهر متدرجة ومتقطعة ومرافقة مع استمرار أهالي حمص بالخروج في تظاهرات يومية، ومع الحملات الأمنية لقمعها ومنع أي محاولة للاعتصام، ومن ثمّ الدخول في مواجهات مسلحة

٧٣ طلاب جامعون، مواليد سنة ١٩٨٢، من مجموعة بصمة سوريّة.

٧٤ محمد صالح العلي، ناشط سياسي من حزب العمل الشيوعي ومعتقل سياسي في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠، من سكان حمص، وأحد أقارب الشيخ صالح العلي، وكان حاضراً خلال هذه الحوادث، وهو أحد الأشخاص الذين عملوا على تهدئة النفوس، مقابلة عبر سكايب أجراها معه نبروز غانم ساتيك، بتاريخ ٢٠١٢/٣/٤.

٧٥ كان محمد صالح العلي والدكتور حسن عيد من أهم الشخصيات التي عملت على تهدئة النفوس. وقد تلقى عيد ضربة موجعة على صدره نتيجة محاولته ردع المهاجمين، ثم قُتل في وقت لاحق.

٧٦ يرى عزمي بشاره أن الحوادث السابقة سلوك ينم عن ثقافة طائفية، يُستنتج من خلالها أنّ الطائفية في الوعي الاجتماعي اليومي ليس أمراً مصطنعاً، ولا سبياً عندما يتعلق الأمر بقضايا الدم والشرف. انظر في: عزمي بشاره، هل من مسألة قبطية في مصر؟ (الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١)، ص ١٦.

مع الأهالي الذين حملوا السلاح للدفاع عن أنفسهم. ولكن عندما تحتج الشعوب بطابع مدني أو تحمل السلاح للدفاع عن نفسها، تخرج بنيتها الاجتماعية التقليدية، بما يحمله ذلك من مخاطر في مجتمع مرّكب الهوية<sup>(٧٧)</sup>. وهنا يكون النظام السياسي الحاكم أمام مسؤولية تاريخية ووطنية لقيادة عملية التحوّل الديمقراطي حتى لو انتهت العملية بإسقاطه من أجل ضمان عدم حدوث شرخ اجتماعي والحفاظ على كيان الدولة. وسواء كان النظام في سورية جاداً أو غير جاد في عملية الإصلاح التي أعلنها، فإنّه حكم عليها منذ اليوم الأول بالفشل نتيجة سياساته القمعية والنهج الأمني في التعامل مع الاحتجاجات، وهو ما فتح المجال أمام العنف المضاد بما يحمله من مخاطر.

أخذت ملامح أعمال العنف الطائفي في الظهور مع تكرار حالات الخطف والتهامات المتبادلة في المسؤولية عنها، والخطف المضاد. كانت آليات الضبط الاجتماعي تنجح تارة في تحرير المخطوفين وتفشل تارة أخرى بل قد تنتهي بإعدام المخطوفين أو مقتلهم خلال المواجهات أو طلب فدية في مقابل الإفراج عنهم. ولكن الأشبع في أعمال الخطف هو تعذيب المخطوفين وإهانتهم وإذلالهم بطرق متعددة، وهو ما كان يترك كرهاً عميقاً ورغبة في الانتقام بعد الإفراج عنهم. تركز الخطف في مدينة حمص بين الأحياء ذات الأغلبية العلوية والأحياء ذات الأغلبية السنّية والأحياء المختلطة. ولكن تلك الحوادث تطورت أكثر من مرة ليحدث تبادل خطف بين مسيحيين ومسلمين في القصر في ريف حمص، وبين أهالي السويداء وأهالي درعا، وقد نجحت في كل مرة آليات الضبط الاجتماعي في الحد منها مع استثناءات قليلة. ولا نستطيع أن نقدر أعداد المخطوفين بسبب كثرتها، وخاصة في حمص؛ إذ تنوعت أسباب الخطف على خلفيات سياسية وطائفية وجرائمية.

تبع جرائم الخطف استهداف شخصيات متعددة واغتيالها، وقد بدأت بشكل واضح في ٢٤ آب/ أغسطس ٢٠١١ مع اغتيال رئيس قسم جراحة الصدر في المشفى الوطني في حمص الطبيب حسن عيد، وهو من الطائفة العلوية. واتهم المسلحون المعارضون عيد بقتل الجرحى المعارضين في المشفى. وفي ٢٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١ قُتل العميد الركن نائل الدخيل نائب مدير كلية الكيمياء في حمص وهو من الطائفة المسيحية من دون ذكر أسباب لاغتياله. وفي اليوم ذاته، اغتيل الدكتور محمد علي عقيل، نائب عميد كلية هندسة العمارة ووكيلها العلمي في حمص، وذلك بإطلاق الرصاص عليه وضربه بألّة حادة، إضافة إلى التنكيل بجثمانه، وهو من الطائفة الشيعية. وقد اتُّهم بأنّه ممثّل حزب الله في حمص، ويجند «شبيحة شيعية» لقمع التظاهرات في سورية. يلاحظ أنّ الشخصيات السابقة هم من الذين شاركوا في الحوار الوطني الذي نظّمته السلطة في المحافظات، ولكن هؤلاء الأشخاص تحدّثوا بطريقة عقلانية ترفض الحل الأمني، وطالبوا بإجراءات ديمقراطية حقيقية، ومن غير الواضح سبب اغتيالهم، كما حاول قاتلو حسن عيد تبرئته من التّهم التي وجّهت إليه<sup>(٧٨)</sup>.

تركت حوادث ١٦ تموز/ يوليو حالة من الهاجس الأمني للعائلات التي تسكن في أحياء مختلطة في حمص، وأصبح من الواضح في نفوس الأهالي أنّ حالة الوعي الطائفي البدائي تطورت وأصبحت مفتوحة على جميع الاحتمالات، وهو ما أدى إلى هجرة الكثير من العائلات بمختلف طوائفها إلى أحياء أو قرى تسكنها طائفة واحدة أو إلى مدن آمنة<sup>(٧٩)</sup>، ولكن ذلك بقي ضمن الإطار الطوعي للأهالي. ومع اشتداد العنف السياسي في حمص مع مطلع سنة ٢٠١٢ وارتفاع حدة الاحتقان الطائفي، ما عاد يُسمح للعائلات الفقيرة التي لا تستطيع مغادرة منازلها العيش في أماكن مختلطة. ولذلك أصبحت تلك العائلات هدفاً للمسلحين الموالين والمعارضين

٧٧ عزمي بشارة، الافتتاحية، في: «الثورة العربية والديمقراطية: جذور النزعات الطائفية وسبل مكافحتها»، (ندوة نظمها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢).

٧٨ مقابلة مع محمد صالح العلي عبر سكايب أجراها معه نيروز غانم ساتيك، بتاريخ ٢٠١٢/٣/٤.

٧٩ باروت، العقد الأخير في تاريخ سورية.

كلما رغبوا في الانتقام لحادث ما. في هذه الفترة، هاجرت أغلب العائلات من بيوتها وهربت إلى أحيائها أو قرأها الأصلية. أمّا من لم يتمكن من الهجرة، فقتل في جرائم كراهية بشعة يندى لها الجبين، ستكون مقدمة لمزيد من العنف الطائفي. ولعل هذه الظاهرة هي الأخطر على مستقبل الدولة المدنية الديمقراطية في سورية، لما فيها من عودة إلى التاريخ الانعزالي، وتفتح المجال لأن تسلك الجماعة سلوكًا واحدًا بصفقتها طائفة بعد أن تتشابك العلاقات بين أفراد الجماعة ضمن حالة انفعالية عاطفية في ظروف معيّنة.

### ب- جرائم الكراهية والانتقام الجماعي

تعد جرائم الكراهية والانتقام الجماعي أخطر أنماط العنف الطائفي بسبب عدم إمكان التنبؤ بها، فهي قابلة للحركة فور وقوع أي فعل مهما بلغت درجة ضالته. ودائمًا تكون الأعمال العدائية في الانتقام الطائفي عنيفة للغاية، وترتفع سرعة انتشارها بين المناطق المجاورة ذات التركيبات الطائفية المتنوعة<sup>(٨٠)</sup>. ويسودها جو من وباء الكراهية «يتطهر» فيها القتلة بالانتقام من قتلاهم، وهي تعكس دينامية ذاتية مَرَضِيَّة عدوانية يتقمص فيها المقموع شخصية القامع، وتشغل هذه الدينامية بطريقة التشقي التي تميز جرائم الكراهية من تمثيل بالجثث وقلع الأعين وسم الأذان وقتل الأطفال بالألات الحادة<sup>(٨١)</sup>.

بدأت جرائم الانتقام الجماعي تظهر بشكل واضح مع مطلع كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١؛ إذ هاجم مسلحون معارضون في حمص في ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ حافلة ركاب تعمل على خط حمص - جب عباس، كانت تنقل مواطنين من المدينة إلى القرية، وقتلوا كل من فيها؛ من تسعة إلى أحد عشر راكبًا<sup>(٨٢)</sup>. وفي اليوم التالي، ردّ مسلحون موالون للسلطة من قرى علوية على استهداف الحافلة بمهاجمة معمل في بلدة كفرلاها في الحولة وقتلوا أحد عشر عاملاً<sup>(٨٣)</sup>. ومن ثم، تدرجت جرائم الكراهية والانتقام الجماعي في حمص من قتل متبادل بين العائلات في مناطق التماس، وذبح الأطفال، وتشويه الجثث إلى جرائم كبرى يذهب ضحيتها العشرات من الأشخاص، كما في الحولة والتريمسة.

تُفهم جرائم الكراهية في سياقها الاجتماعي والنفسي من مبدأ الفعل وردّة الفعل المقابل والذي يدفع إلى مزيد من العنف الطائفي<sup>(٨٤)</sup>. وتروي سرديات الانتفاضة السورية الكثير من القصص المتناقضة والمؤلمة بإيجابياتها وسلبياتها تعبر بضرورة رفض التعامل مع أي جهة كممثل لطائفة معيّنة، وضرورة التعامل مع الفرد ضمن الجماعة الأهلية بصفته مواطنًا له توجهاته وأيديولوجيته الخاصة، لا كعضو في جماعة معيّنة<sup>(٨٥)</sup>.

٨٠ «العنف الطائفي في عامين: ماذا حدث؟ ومن أين نبدأ: دراسة تحليلية للفترة من يناير ٢٠٠٨ حتى يناير ٢٠١٠»، (دراسة، برنامج حرية الدين والمعتقد، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، القاهرة، نيسان/ أبريل ٢٠١٠)، ص ٨، على الموقع الإلكتروني: <http://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/Sectarian\_Violence\_inTwoYears\_Ar.pdf>

٨١ باروت، ص ٢٦٩-٢٧٠.

٨٢ «سوريا توافق على الخطة العربية والانسحاب من المدن»، (رويترز، ٢/ ١١/ ٢٠١١)، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE7A100H20111102?sp=true>

٨٣ مقابلة مع محمد صالح العلي عبر سكايب أجراها معه نيروز غانم ساتيك، بتاريخ ٤/ ٣/ ٢٠١٢.

٨٤ مقطع فيديو يوضح سلخ جلد أحد الأشخاص، وقد قام موقع يوتيوب بحذفه لاحقًا: <http://www.youtube.com/watch?v=tQbu7PW1Ffc&pbctr=1349958935>

٨٥ بكفي، لكي نفهم جرائم الكراهية في سياقها الاجتماعي والنفسي أن نسرّد قصة أم خالد في حمص التي جرى تناقل روايات تقطيعها وسلخها جثث المخطوفين على خلفيات طائفية وسياسية. ولكن هذه المرأة فقدت أولادها الأربعة خلال الصراع السياسي أو العنف الطائفي في حمص. سُجنت أم خالد وتشاجرت لفظيًا خلال اعتقالها في فرع فلسطين في دمشق مع ناشطة سياسية معارضة من الطائفة العلوية في الزنزانة ذاتها. مقابلة مع ميس مبارك، ناشطة سياسية معارضة سورية، عبر سكايب بتاريخ ٢٥/ ١٠/ ٢٠١٢. وهي الناشطة التي اعتُقلت في الزنزانة ذاتها مع أم خالد. وتروي ميس أن قوى الأمن نهبت ميس من أم خالد بسبب أفعالها. وعندما دخلت السجن وعرفت أم خالد أن ميس من الطائفة العلوية هاجمتها، فقامت السجنيات الأخريات بتخليصها وتهديتها. وتقول ميس إن أم خالد كانت قد وصلت إلى حالة تقرب فيها من الجنون. بينما عملت ميس على محاولة التقرب منها وتوضيح أنها ضحية النظام مثلها، بدليل وجودها في السجن معًا. ونقلت السجنيات الأخريات عن أم خالد أن أولادها قتلوا أمام أعينها من قبل رجال يرددون «لييك يا علي».



## خامساً: أسباب العنف الطائفي ومخاطره في مسار الثورة السوريّة

يُعد النظام السياسي في سورية، كأى نظام استبدادي في الوطن العربي، نظام مجموعة من المصالح الاقتصادية والأمنية والسياسية المتضاربة في ما بينها، ويرتكز عليها في آليات الضبط الاجتماعي - الاقتصادي - السياسي وبناء شبكات الزبائنية وتوزيع الثروة والسلطة، ولو تقاطعت هذه المصالح مع توظيف عصبية طائفية أو عشائرية في بناء تلك الشبكات، وبالتالي لا يمكن اعتباره - مطلقاً - ممثلاً لطائفة معيّنة.

أدت السياسات الاقتصادية ذات الاقتصاد المخطط لحكم البعث في سورية حتى سنة ٢٠٠٥ إلى تحوّل الدولة إلى مصدر دخل أساس (الوظائف الحكومية) للمواطنين في المحافظات التي لا تشكل الصناعة والتجارة فيها نسبة عالية من الإنتاج. ومع اتّباع الدولة نهج «اقتصاد السوق الاجتماعي»، الذي ارتكز على سياسات اقتصادية ليبرالية بشكل أساس، اتجهت الحكومة السوريّة خلال العقد الماضي إلى عدم التوسع في التوظيف العام؛ إذ بقيت نسبة المشتغلين في القطاع العام ثابتة بين سنتي ٢٠٠١ و٢٠١٠ بنحو ٢٧ في المئة، بينما ارتفعت نسبة المشتغلين في القطاع الخاص المنظم من ٣٤ في المئة إلى ٤٣ في المئة في الفترة ذاتها، من دون أن يعني ذلك تحسّناً في ظروف العمل من ناحية الأجور أو الحصول على التأمينات الاجتماعية أو ضمان الاستقرار الوظيفي<sup>(٨٦)</sup>. وقد جعل ذلك من مسألة التنافس على الوظائف الحكومية قضية جديدة للتوتر الاجتماعي، وحالة الهجرة من الريف إلى المدينة، ومعدل نمو سكاني من أعلى المعدلات في العالم، تأخذ أشكالاً طائفية في مناطق التماس المتنوعة اجتماعياً. وتبعاً لزيادة نسبة العلويين في الوظائف الحكومية في المدينة بفعل الهجرة من الريف إلى المدينة، ووجود موظفين علويين كبار في موقع المسؤولية - الذين لم يوظفوا العلويين في الحقيقة بسبب سياسة طائفية بل بسبب معاملتهم لذويهم وأبناء قراهم وعشائرتهم وفق منطق التضامن التقليدي والقرباة - فقد عزّز ذلك التضافر بين التمييز الاقتصادي والتمييز الطائفي في الوعي الاجتماعي اليومي. ولذلك سوف نشهد الكثير من حالات استهداف العمال المتكررة من قبل المسلحين المعارضين، أخذ ذلك أبعاداً طائفية أم لا، مثل عمال مصفاة حمص، وعمال معمل البطانيات في حمص، وغيرهم. وقد عكس ذلك البُعد النفسي للمسلحين المعارضين الذين كانوا عاطلين من العمل في مرحلة ما قبل الثورة في ظل ظروف اقتصادية أصبحت فيها الوظائف الحكومية نادرة جداً.

يرى مهدي عامل أنّ الطائفة «علاقة سياسية من التبعية الطبقية التي تربط بين الطبقات الكادحة أو قسماً منها مع البورجوازية. أمّا الطائفية فهي النظام السياسي لسيطرة هذه البورجوازية المسيطرة»<sup>(٨٧)</sup>. إنّ الفكرة الأساس لديه هي أنّ الطائفية كنظام سياسي تحتاج إلى أنساق (اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية)<sup>(٨٨)</sup>. لذلك، لا بد من توافر المقومات السابقة لإنتاج الطائفية كنظام يؤدي إلى جرائم ذات طابع

٨٦ ربيع نصر وزكي محشي، «دور العوامل الاقتصادية في الحراك السياسي»، ورقة قدمت إلى: المنتدى الإقليمي حول اقتصاديات بلدان الربيع العربي (نظمه المعهد العربي للتخطيط بالكويت بالتعاون مع الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، الأردن، ١٧-١٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢)، ص ١٦.

٨٧ مهدي عامل، في الدولة الطائفية، ط ٣ (بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٦)، ص ٢٥٩-٢٦٠.

٨٨ تستند هذه النتيجة إلى فهم سلوكي لطبيعة النظام السياسي. لمزيد من التفاصيل عن المدرسة السلوكية وشرحها لآلية عمل النظم السياسية، انظر: جابريل أي ألموند وجي بنجهام باويل، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية، ترجمة هشام عبد الله؛ مراجعة سمير نصار (عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٧).

متكرر تظهر فيه جرائم الكراهية والانتقام الجماعي. يتضح من خلال مسارات الطائفية وأناطها في الثورة السورية أنّ مدينة حمص هي المدينة الوحيدة التي تواترت فيها الجرائم الطائفية، بينما استطاع بعض المجتمعات السورية الأخرى تجاوز هذه المسألة تلقائياً، ونجحت في بعضها الآخر آليات الضبط الاجتماعي في الحد منها. تتشابه مدينتا اللاذقية وحمص في النسقين السياسي والاجتماعي، ولكن هل تشاركان في تماثل النسق الاقتصادي؟

تعدّ المدينتان من المدن المتوسطة الحجم والمتشابهة ديموغرافياً واجتماعياً. ولكن السياسات الليبرالية الاقتصادية للحكومة السورية لم يكن لها الدرجة نفسها من التأثير في كليهما. تتجه الاستثمارات ونواتج النمو الاقتصادي المتولدة عن هذه السياسات الليبرالية في ظل أنظمة تسلطية نحو قطاعات السياحة والخدمات على حساب القطاعات الاستراتيجية (الصناعة والزراعة) وتتقدم نسبتها في الدخل القومي<sup>(٨٩)</sup>. وفي الحالة السورية، يشير الباحث محمد جمال باروت إلى أنّ الاستثمارات اتجهت في العقد الأخير نحو المدن التي يرتفع فيها النمو الاقتصادي، وهي دمشق وحلب، مقارنة بالمناطق الأخرى، ومن ثم البيئة الشاطئية في اللاذقية وطرطوس<sup>(٩٠)</sup>. يعتمد النشاط الاقتصادي في اللاذقية بشكل أساس على أهالي حي الصليبية، الذين كانوا المحرك الرئيس لأي نشاط سياسي في المدينة تاريخياً. ولكن من يُسمون «الشرقية»، أي المهاجرين من إدلب وجسر الشغور، كانوا الفاعلين الاجتماعيين الأساسيين في احتجاجات اللاذقية، ويتضح ذلك من خلال عدد القتلى في المدينة؛ إذ قُتل ٣٢٠ «شريقياً» من مجموع ٤٥٠ قتيلاً في المدينة في مختلف مراحل الانتفاضة السورية<sup>(٩١)</sup>.

حافظت الصليبية والأحياء السنّية التاريخية على نمطها الاقتصادي التقليدي السائد المرتكز على التجارة والمهن الحرة والعمل في مرفأ اللاذقية. وعلى الرغم من دخول عمال علويين في اللاذقية مجال العمل في المرفأ، فإنّ نسبتهم ظلت عادية قياساً بعمال المدينة، وخاصة مع خصخصة الحاويات في المرفأ التي كان رجال الأعمال من الطائفة السنّية، كآل الجود وآل حورية، أكبر المساهمين فيها، وقد ظلوا يوظفون العمال من أهالي المدينة للعمل في المرفأ<sup>(٩٢)</sup>. كما بقيت الأسواق التجارية التقليدية في المدينة هي المركز الرئيس للتسوق لجميع أهالي المحافظة.

أمّا في مدينة حمص، فقد برزت فئة رجال الأعمال الجدد بشكل واضح في السنوات العشر الأخيرة، في مقابل تراجع المستوى الاقتصادي للطبقات الوسطى، وانحدرت نحو الطبقات الفقيرة مع ندرة توافر فرص العمل في الحكومة والقطاع الخاص<sup>(٩٣)</sup>. جاء ذلك بعد أن تغيّرت تركيبة حمص السكانية نتيجة الهجرة من القرى المجاورة العلوية وعشائر البادية إلى المدينة وسكنهم فيها، وقيامهم بأعمال تجارية، ومنافستهم لأهالي

٨٩ عزمي بشارة، الثورة التونسية المحيطة: بنية ثورة وضرورتها من خلال يومياتها (الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)، ومحمود عبد الفضيل، معد، رأسالية المحاسب: دراسة في الاقتصاد الاجتماعي (القاهرة: دار العين، ٢٠١١).

٩٠ باروت، ص ١١٣-١١٤.

٩١ مقابلة عبر تطبيق «سكايب» مع محمد السيد رصاص، كاتب وباحث سياسي ومعارض سياسي من أهالي مدينة اللاذقية، بتاريخ ٢٠١٢/٨/٢٢.

٩٢ تستند هذه المعلومات إلى مقابلة عبر تطبيق «سكايب» أجراها الباحث مع عاملين وإداريين في مرفأ اللاذقية من أجيال مختلفة.

٩٣ ظهرت فئة من رجال الأعمال، أمثال نصوح البارودي وطريف الأخرس وعصام إمبوبة وعماذ الكسيبي ومهذب رجب، وتحالفت هذه الفئة مع العشائر البدوية ورامي مخلوف في السيطرة على مفاصل الحياة الاقتصادية في حمص، ورعى تلك التحالفات المحافظ إباد غزال. من شهادة ناجي طيارة مع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أجراها نيروز غانم ساتيك في الدوحة، فندق الريس بتاريخ ٢٠١١/٩/٨.

المدينة في الحصول على فرص العمل في مصفاة حمص ومعمل حمص للسجاد ومعمل الأسمت. كما انتشرت العشوائيات التي يسكنها أهالي القرى المهاجرون بشكل أكبر من مدينة اللاذقية تبعاً لحجم الهجرة؛ إذ تسجل مدينة حمص تطوراً أكبر في حجم سكان المدينة (المعتمد على تحوّل القرى إلى بلدات والهجرة من الريف إلى المدينة) بمعدل وسطي يقارب ١٠ في المئة خلال كل عشر سنوات منذ سنة ١٩٥٠ وحتى سنة ٢٠٠٨ عن مدينة اللاذقية<sup>(٩٤)</sup>.

وخلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٠ جاء مركز مدينة حمص في المرتبة الثالثة من حيث الهجرة من الريف إلى المدينة، بينما احتلت اللاذقية المرتبة الخامسة. كما كان ريف حمص ثاني ريف طارد للسكان إلى مركز المدينة أو مدن أخرى، بينما ريف اللاذقية في المرتبة الثالثة<sup>(٩٥)</sup>. كما سمح صغر مساحة محافظة اللاذقية (٢٢٩٧ كلم<sup>٢</sup>) مقارنة بمحافظة حمص (٤٠٩١٠ كلم<sup>٢</sup>) لأهالي الريف العاملين في المدينة بالعودة إلى قراهم في اليوم ذاته من دون أن يضطروا جميعاً إلى السكن في المدينة، بينما شكلت الهجرة الريفية من القرى العلوية في حمص ٢٥ في المئة من حجم المدينة. كما شكلت الهجرات البدوية ونصف البدوية حتى سنة ٢٠٠٦ نصف سكان حمص<sup>(٩٦)</sup>.

يعود التوتر بين المهاجرين المنحدرين من أصول رعوية - بدوية والمهاجرين من أصول جبلية علوية إلى زمن أبعد من حوادث الانتفاضة السورية. ويكمن أحد عوامله في مفاعيل الهجرة الداخلية في شروط اجتماعية - اقتصادية - سياسية محددة ضاغطة تحوّل الاختلاف المذهبي والطائفي إلى استقطاب وتقوم عادات وتقاليد الثأر في هذا السياق بدور كبير في تسعير هذا الاستقطاب حين يكون الطرف الذي يقوم بالثأر والطرف الآخر موضوع الثأر من تينك الجماعتين، كما حدث في أواخر سنة ٢٠٠٧ في حي الزهة، حين كادت جريمة ثأر أن تتحول إلى صدام طائفي، ولكن رجال الدين من كلا الطرفين استطاعوا تهدئة النفوس<sup>(٩٧)</sup>. وفي يوم وفاة الرئيس السوري حافظ الأسد، قام علويون بممارسات استفزازية ذات مضمون طائفي ضد المجتمع الحمصي التقليدي<sup>(٩٨)</sup>. وفي سنة ٢٠٠٦، قام ثلاثة رجال بذبح عنصر من الأمن السياسي من الطائفة العلوية داخل جامع في باب الدريب، وهربوا إلى المملكة العربية السعودية. كما كان شباب علويون يتعرضون للضرب أحياناً في الأحياء ذات الأغلبية السنّية المحافظة<sup>(٩٩)</sup>.

تُعزى حالة الاحتقان الطائفي الذي دفع إلى العنف الطائفي في حمص إلى الانقلاب على نمط الحياة التقليدية للمجتمع الحمصي، من دون أن يكون هناك نمط جديد ذو مضمون حضاري وثقافي يحفظ كرامة المواطنين وحقوقهم، وذلك في ظل غياب شروط العدالة الاجتماعية والتنمية السياسية والاقتصادية والثقافية. وقد أدى ذلك إلى تغير في النسقين الثقافي والاجتماعي في المجتمع الحمصي.

٩٤ محمد جمال باروت [وآخرون]، حالة سكان سورية: التقرير الوطني الأول، ٢٠٠٨ (دمشق: الهيئة السورية لشؤون الأسرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٠٨)، ص ٤٨.

٩٥ خضر زكريا، الهجرة الداخلية في سورية: نشوؤها وتطورها، سلسلة دراسات حول السكان والتنمية في الوطن العربي؛ ١٠ (القاهرة: وحدة البحوث والدراسات السكانية، الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية في جامعة الدول العربية، [د. ت.])، ص ٥٦.

٩٦ باروت، ص ٣٠١.

٩٧ مقابلات شخصية في الدوحة مع العديد من أهالي حمص، لا يرغب أصحابها في الكشف عن أسمائهم.

٩٨ من شهادة ناجي طيارة مع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أجراها نيروز غانم ساتيك في الدوحة، فندق الريتس بتاريخ ٢٠١١/٩/٨.

٩٩ مقابلات شخصية في الدوحة مع العديد من أهالي حمص.

الشكل رقم (١)  
مخطط مدينة اللاذقية<sup>(١٠٠)</sup>

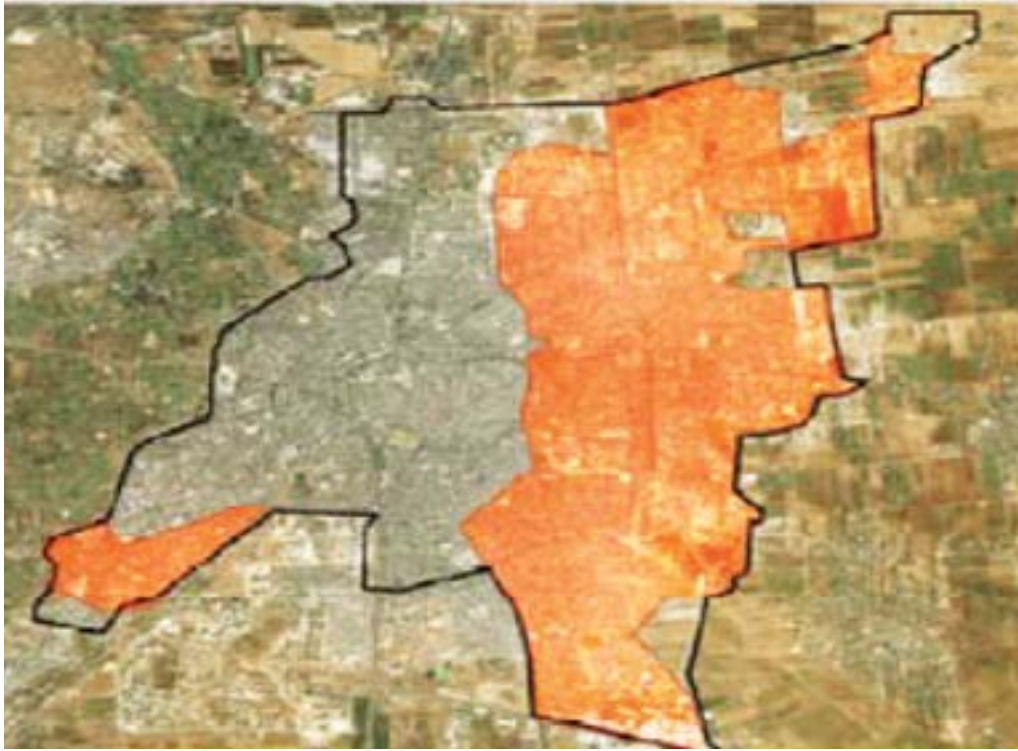


٢٨,٧٨٥,٥٥,٠٠	مساحة المخطط التنظيمي م <sup>٢</sup>
٥,٧٨٤,٥٧٣,٠٠	مساحة السكن العشوائي م <sup>٢</sup>
١,٦٥٢,٥٠٠,٠٠	مساحة السكن العشوائي داخل التنظيم م <sup>٢</sup>
٤,١٣٢,٠٧٣,٠٠	مساحة السكن العشوائي خارج التنظيم م <sup>٢</sup>
٣٥,١٨١,٣٢٥,٠٠	مساحة الوضع الراهن للسكن م <sup>٢</sup>

ملاحظة: المناطق الملونة توضح السكن العشوائي.

١٠٠ الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، هيئة التخطيط الإقليمي، تقرير الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي، ٢٠١١، ص ١٦٤.

الشكل رقم (٢)  
 مخطط مدينة حمص (١٠١)



٣١,٦٠٣,٨٩٥,٨٢	مساحة المخطط التنظيمي م <sup>٢</sup>
١٧,٦٣٤,٥٦٤,١٩	مساحة السكن العشوائي م <sup>٢</sup>
١٧,٦٣٤,٥٦٤,١٩	مساحة السكن العشوائي داخل التنظيم م <sup>٢</sup>
-	مساحة السكن العشوائي خارج التنظيم م <sup>٢</sup>
٥٥,٤٣٦,٦٧٤,٠٥	مساحة الوضع الراهن للسكن م <sup>٢</sup>

ملاحظة: المناطق الملونة توضح السكن العشوائي.

نستطيع أن ندعم هذا التحليل الاقتصادي والاجتماعي بعدم حدوث أي جريمة طائفية في اللاذقية حتى نهاية تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢. بل إن المجتمع اللاذقاني تمكن من تجاوز اختبارات صعبة في ظل حالة من عدم الاستقرار والقلق النفسي التي كانت سورية تعيشها تبعاً لحوادث حمص؛ ففي نهاية الشهر الأول

من سنة ٢٠١٢، تالتت حوادث استهداف العائلات وقتل الأطفال حرقاً أو ذبحاً في حمص كما أشرنا سابقاً. وفي الشهر ذاته، قُتل أربعة أطفال خلال احتراق بيت أحد الناشطين السياسيين في شارع القوتلي في اللاذقية. وأتهم الأهالي القوى الأمنية بتدبير الحريق، وغضبوا لعدم إطلاق سراح الأب وعدم السماح له بالمشاركة في الجنازة<sup>(١٠٢)</sup>. وفي إثر هذه الحادثة، خرجت تظاهرات ضخمة في مدينة اللاذقية خلال تشييع الأطفال جابت مختلف أحياء اللاذقية. وعلى الرغم من فجاعة ما جرى في حمص، لم يتأثر أهالي اللاذقية بهذه الحادثة، ولم يحدث أي عمل طائفي.

قد يرى بعض الباحثين أنّ السبب الرئيس لانتحاذ حمص هذا المنحى من العنف الطائفي هو درجة القمع الذي تعرضت له. وبالمقارنة بمدينة اللاذقية أيضاً، تعرّض المحتجون في آذار/ مارس ونيسان/ أبريل ٢٠١١ لدرجة قمع تفوق ما تعرّض له المحتجون في حمص في الفترة ذاتها، ولكن وسائل الإعلام لم تكن تنقل هذه الجرائم. وقد يذهب بعض الباحثين إلى أنّ هناك توازن قوى اجتماعياً في اللاذقية يفرض على الجماعات الأهلية هذا النمط من السلوك، ولكن يجب الانتباه إلى أنّ توازن القوى يفرض هجرة العائلات من الأحياء المختلطة أو فرزاً اجتماعياً في الحركة الشعبية في أحياء المدينة كما حدث في حمص، ولكن هذا لم يحدث في اللاذقية، ولم تتغير حركة الأهالي في المدينة خلال فترة الدراسة إلاّ لاعتبارات أمنية تقوم على الخوف من حدوث اشتباكات أو انفجارات في الليل. أمّا في مدينتي جبلة وبنياص المتاخمتين لمدينة اللاذقية، فمن المرجح أيضاً حدوث أعمال عنف طائفي، وذلك بسبب تغير التركيبة الاقتصادية للمدينتين؛ إذ انقسمت أسواق كلتا المدينتين إلى سوقين بصبغة طائفية. ولكن بما أنّ مدينة اللاذقية هي المركز الأساس للساحل السوري، وأنّ جبلة وبنياص طرفيتان، فمن المرجح أن تتبعا المنحى الذي ستسلكه اللاذقية.

لم تشهد منطقة ريف حماه خلال عقود عديدة سوابق توتر أو احتقان اجتماعي على خلفية طائفية، بل إنّ مدينة مثل السقيلية كانت «مسيحية» الطابع، فأصبحت متعددة الأديان والمذاهب بشكل لافت، ولم يكن ذلك مصدر توتر أو احتقان جدي. وهناك العديد من القرى المختلطة أو المتجاورة التي لم تشهد في السابق توترات طائفية. ولم يشكّل العلويون أو المسيحيون مصدر تهديد للموارد المادية والمعنوية، وليس بينهم من أشخاص نافذين في النظام بكيفية تؤدي إلى شعور بالغبين أو الاحتقان. ولذلك أخذ العنف الطائفي في المنطقة طابع الغزو المستند إلى بنى ذهنيات الغزو والغنيمة والعصية، وبالتالي سنجد كثيراً من حالات العنف الطائفي في ريف حماه جاءت بعد أعمال الخطف بقصد طلب الفدية.

لم يستطع العنف الطائفي على الرغم من توتره وتواتره تفكيك نظام التواصل الاجتماعي، وإن كان قد هزّه بقوة، وقطع الكثير من الصلات والتفاعلات العابرة للأديان والمذاهب، ولكن بقي هناك حد أدنى من العلاقات الاجتماعية مما يمكن أن نسميه «الأعيان» و«النخب» المحلية، إلى جانب الاتصال أو التواصل غير العلني بين الأشخاص والعائلات والقرى على الرغم من فشله في المحافظة على تقاليد العيش المشترك التي طورها أهل منطقة الغاب خارج النظام السياسي<sup>(١٠٣)</sup>.

١٠٢ مقابلات عبر تطبيق «سكايب» مع العديد من أهالي اللاذقية في تموز/ يوليو وآب/ أغسطس ٢٠١٢.  
١٠٣ مقابلة عبر سكايب مع عقيل محفوض، باحث سوري من منطقة الغاب في ريف حماه يحمل الدكتوراه في العلوم السياسية، بتاريخ ٢٠١٢/٨/٣٠.

## خاتمة

لا يعني حدوث أعمال عنف طائفي في اللاذقية أو ريف حماه أو أي منطقة أخرى في المستقبل أنّ النظام الاجتماعي العام هو حالة من العنف الطائفي المستديم، وإنّما ستكون كحوادث تنتهي بانتهاء الصراع السياسي الدائر في سورية إذا لم تتغير التركيبة الاقتصادية تبعاً للتطورات السياسية الجارية فيها، ولم تحدث تدخلات استخباراتية ودولية، وخاصة في مرحلة غياب السلطة السياسية أو العسكرية. وسيكون للنخبة المحلية والأهلية الدور الأبرز في بلورة خطاب وطني جامع يقطع الطريق على الانتهازيين أو ذوي المصالح الخاصة في الدفع باتجاه أمور لا يريدّها الشعب السوري، تغيب فيها أصوات عامة الشعب ويظهر ممثلون من النخب السياسية أو تنظيمات غير مدنية تمثل جماعات معيّنة، تحظى بدعم دولي بما يعزز مكانتها على الصعيد المحلي، وهو ما يدفع سورية إلى خيارات غير عقلانية، هي محصلة تقاطع مصالح القوى الدولية والفاعلين المحليين غير المدنيين، بدلاً من أن تعكس ما يتضمنه التراث السوري، وبينما تتفرد مدينة حمص بتوافر العوامل التي تجعل من الطائفية النظام الديناميكي القابل للحركة في اتجاهات متعددة.

إن التفاوت في مستوى المعيشة هو من بين أهم العوامل التي تؤدي إلى استمرار قوة الجماعات الوسيطة والولاءات التقليدية من عرقية وطائفية وقبلية<sup>(١٠٤)</sup>. ولذلك، فإنّ التعامل مع القضية الطائفية يقتضي بالضرورة معالجتها على أسس الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والأمن الوطني. ولا بد أن تكون العروبة أحد الحوامل الأيديولوجية التي يُبنى عليها النظام السياسي الديمقراطي. وسيقع على عاتق المعارضة السياسية الوقوف في وجه الطائفية السياسية. كما أنّ تحقيق التنمية الاقتصادية في المستقبل هو الشرط الأساس لضمان عدم تكرار القضايا الطائفية، لأنّ الصراعات السياسية والتنوعات الطائفية لا يمكن أن تنتهي. وتبقى مسألة العلاقة بين الريف والمدينة في سورية موضوعاً رئيساً يحتاج إلى الكثير من الدراسة والتدقيق في معظم مفاصل التاريخ السوري.

## المراجع

### ١- العربية

- الموند، جابرييل أي وجي بنجهام باويل. السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية. ترجمة هشام عبد الله؛ مراجعة سمير نصار. عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٧.
- أندرسن، بندكت. الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها. ترجمة نائر ديب؛ تقديم عزمي بشارة. بيروت؛ دمشق: دار قدمس، ٢٠٠٩.
- أورطايبي، إلبير. الخلافة العثمانية: التحديث والحداثة في القرن التاسع عشر. ترجمة عبد القادر عبد الليبي. بيروت؛ عمان: دار قدمس؛ الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧.
- إينالجيك، خليل ودونالد كواترت. التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية. ترجمة عبد اللطيف الحارس وقاسم عبده قاسم. ج ٢. بيروت: دار المدى الإسلامي، ٢٠٠٧.
- ج ٢: ١٩١٤-١٦٠٠.
- باروت، محمد جمال. العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح. الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢.
- \_\_\_\_\_ [وآخرون]. حالة سكان سورية: التقرير الوطني الأول، ٢٠٠٨. دمشق: الهيئة السورية لشؤون الأسرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٠٨.
- بركات، حلیم. المجتمع العربي المعاصر: بحث في تغير الأحوال والعلاقات. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩.
- بشارة، عزمي. الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها. الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢.
- \_\_\_\_\_ المجتمع المدني: دراسة نقدية. ط ٦. الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢.
- \_\_\_\_\_ هل من مسألة قبطية في مصر؟. الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١.
- الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، هيئة التخطيط الإقليمي. تقرير الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي، ٢٠١١.
- الجميل، سيار. تكوين العرب الحديث. عمان، الاردن: دار الشروق، ١٩٩٧.
- الحكيم، يوسف. سورية والانتداب الفرنسي. بيروت: دار النهار، ١٩٨٣. (ذكریات؛ ١٧)
- \_\_\_\_\_ سورية والعهد العثماني. ط ٤. بيروت: دار النهار، ١٩٩١. (ذكریات؛ ١)
- الحمش، منير. الاقتصاد السوري في أربعين عامًا: دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في سورية، ١٩٧١-٢٠١٠. بيروت: منتدى المعارف، ٢٠١١.



- خوري، فيليب. سوريا والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية، ١٩٢٠-١٩٤٥. ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٧.
- دام، نيقولاس فان. الصراع على السلطة في سوريا: الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة، ١٩٦١-١٩٩٥. ط ٢. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥.
- ديب، كمال. تاريخ سورية المعاصر: من الانتداب الفرنسي إلى صيف ٢٠١١. بيروت: دار النهار، ٢٠١١.
- رستم، أسد. لبنان في عهد المتصرفية. ط ٢ منقحة. بيروت: مكتبة البوليسية، ١٩٨٧. (مجموعة الدكتور أسد رستم؛ ٩)
- زكريا، خضر. الهجرة الداخلية في سورية: نشوؤها وتطورها. القاهرة: وحدة البحوث والدراسات السكانية، الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية في جامعة الدول العربية، [د.ت.]. (سلسلة دراسات حول السكان والتنمية في الوطن العربي؛ ١٠)
- سيل، باتريك. الأسد- الصراع على الشرق الأوسط. ط ١٠. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٧.
- شوفاليه، دومينيك. مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في أوروبا. ترجمة منى عبد الله عاقوري. ط ٢. بيروت: دار النهار، ٢٠٠١.
- عامل، مهدي. في الدولة الطائفية. ط ٣. بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٦.
- عبد الفضيل، محمود (معد). رأسمالية المحاسب: دراسة في الاقتصاد الاجتماعي. القاهرة: دار العين، ٢٠١١.
- غليون، برهان. المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات. ط ٣. الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢.
- كوثراني، وجيه. الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والشرق العربي من المتصرفية العثمانية إلى دولة لبنان الكبير. بيروت: منشورات بحسون الثقافية، ١٩٨٦.
- \_\_\_\_\_ . السلطة والمجتمع والعمل السياسي: من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٣).
- \_\_\_\_\_ . هويات فائضة... مواطنة منقوصة: في تمهات خطاب حوار الحضارات وصدامها عربياً. بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠٤.
- لونغريغ، ستيفن همسلي. سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي. ترجمة بيار عقل. بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٨.
- ميتشل، تيموثي. حكم الخبراء (مصر، التكنو - سياسة، الحداثة). ترجمة بشير السباعي وشريف يونس. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠.
- نصيرات، فدوى أحمد محمود. المسيحيون العرب وفكرة القومية العربية في بلاد الشام ومصر، ١٨٤٠-١٩١٨. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٧٧).
- وهبة، ربيع [وآخرون]. الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي. تحرير عمرو الشويكي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١.
- اليونس، عبد اللطيف. ثورة الشيخ صالح العلي. ط ٢. دمشق: دار اليقظة العربية، [د.ت.].

## دورية

ميتشل، تيموثي. «مدرسة دراسات التابع ومسألة الحداثة». ترجمة بشير السباعي. ألف: مجلة البلاغة المقارنة: العدد ١٨، ١٩٩٨.

## مؤتمرات

«الثورة العربية والديمقراطية: جذور النزعات الطائفية وسبل مكافحتها.» (ندوة نظمها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢).

المنتدى الإقليمي حول اقتصاديات بلدان الربيع العربي (نظمه المعهد العربي للتخطيط بالكويت بالتعاون مع الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، الأردن، ١٧-١٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢)

## وثيقة

«العنف الطائفي في عامين: ماذا حدث؟ ومن أين نبدأ: دراسة تحليلية للفترة من يناير ٢٠٠٨ حتى يناير ٢٠١٠.» (دراسة، برنامج حرية الدين والمعتقد، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، القاهرة، نيسان/ أبريل ٢٠١٠)، ص ٨، على الموقع الإلكتروني: <http://cipr.org/sites/default/files/reports/pdf/>>  
<Sectarian\_Violence\_inTwoYears\_Ar.pdf